أثر خصائص لجنة المراجعة في البنوك الإسلامية على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لهذه البنوك والأداء المالي-دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية

إعداد

د. سماح طارق أحمد حافظ

الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة المنصورة

sthafez2011@mans.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث- العدد الأول – الجزء الثاني- يناير ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

حافظ، سماح طارق أحمد (٢٠٢٢). أثر خصائص لجنة المراجعة في البنوك الإسلامية على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لهذه البنوك والأداء المالي-دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١) ج٢. ٤٤٩-٤٩٧.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر خصائص لجنة المراجعة في البنوك الإسلامية على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لهذه البنوك والأداء المالي-دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية

د. سماح طارق أحمد حافظ

الملخص:

استهدف البحث تحديد أثر خصائص لجنة المراجعة في البنوك الإسلامية على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لهذه البنوك والأداء المالي، ولاختبار الفروض إحصائيا تم الاعتماد على عينة من ٨ بنوك إسلامية تتضمن البنوك الإسلامية المصرية فقط وعددها ثلاث بنوك دون فروع المعاملات الإسلامية للبنوك المصرية وعدد من البنوك السعودية وذلك لصدارة البنوك السعودية في مجلس التعاون الخليجي في المعاملات الإسلامية المصرفية وعدد من البنوك الأردنية كمثال عن البنوك العربية ولتطبيق البنوك الإسلامية الأردنية معايير البنوك الإسلامية الصادرة عن مجلس المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، وباستخدام تحليل المحتوى يتم تحديد ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية في العينة ، وتوصلت الباحثة إلى أنه يوجد اختلاف معنوي بين البنوك الإسلامية محل العينة في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، والى ضعف التزام البنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك الإسلامية العربية السعودية والأردنية في مؤشرات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية الثمانية ماعدا المستوى الأخلاقي، كما يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية علي الأداء المالي في البنوك الإسلامية، كذلك يؤثر عدد من خصائص لجنة المراجعة (عدد اجتماعات لجنة المراجعة، الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، وجود خبير شرعي في لجنة المراجعة) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية طرديا، أي أن زيادة الدور الرقابي للخصائص المتعلقة بلجنة المراجعة تؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، بينما الاستقلالية ليس لها تأثير معنوي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وأخيراً يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة علي العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي في البنوك الإسلامية.

الكلمات الافتتاحية: الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية – البنوك الإسلامية – خصائص لجنة المراجعة – الأداء المالي.

المقدمة:

تطورت الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ليس فقط في العالم الإسلامي، ولكن أيضًا في الغرب، فقد أصبحت لندن ونيويورك أكبر المراكز الدولية للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى دورهما كمركز للخدمات المصرفية في الشرق الأوسط وآسيا (Wilson, 2007)، إلا أنه لا توجد أرقام دقيقة توضح حجم سوق الصيرفة الإسلامية وصناعة التمويل الإسلامي، فقد شهدت المصارف الإسلامية نموا متزايدا منذ بدايتها عام ١٩٧٠ واقتطعت البنوك الإسلامية بشكل متزايد شريحة كبيرة من السوق المالية العالمية (Mallin et al., ,2014)، وفي ضوء تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمؤسسات الإسلامية الأخرى كان هناك أكثر من ٣٠٠ مؤسسة مالية إسلامية في أكثر من ٦٥ دولة تدير الأصول المالية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نهاية عام ٢٠٠٦ حيث تجاوزت الأصول الإسلامية العالمية عما تحتفظ به البنوك التجارية والبالغ ١,٨تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٣، أما بالنسبة للنمو في البنوك الإسلامية، فإن الأصول المصرفية الإسلامية العالمية نمت بمعدل ١٤,١٤ ٪ خلال العام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ (Ernst and Young, 2016) وزادت لتصل ١،٥ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ -IFSB Stability Report, 2017)) ، كما كان أداء البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية في ظل الأزمات المالية العالمية أقل تأثرا (Beck, et al.,2013) - فقد أدى منع استخدام كل من الفائدة والرهون العقارية ومفهوم تقاسم الأرباح والخسائر إلى حماية البنوك الإسلامية من التأثر بالأزمة المالية العالمية الأخيرة (Chazi and Syed, 2010; Smolo and Mirakhor, 2010; Ahmed, 2010) .

وإلى جانب التعقيد المتزايد المتزامن مع هذا النمو الملحوظ، فإن البنك الإسلامي يتطلب امتثالاً صارماً لنظام الشريعة الإسلامية، حيث تقوم الصيرفة الإسلامية على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر بدلا من الإيداع والإقراض القائم على الفائدة الموجودة في البنوك التقليدية، واتجه العلماء الإسلاميون إلى حاجة البنوك الإسلامية إلى اعتماد الحد الأدنى من التعديلات اللازمة على هذه المنتجات التقليدية لضمان الامتثال للشريعة الإسلامية.

في الإسلام، حقيقة أن منشآت الأعمال هي كيان اعتباري لا يقلل من مسؤولية أصحاب المصالح أو من يمثلهم (المديرين) تجاه أنشطة تلك المنشآت، فالمديرين (بصفتهم ممثلين عن أصحاب المصالح) فإنهم مسؤولون أيضاً عن حماية استثمارات المساهمين وهو ما يسمي في الإسلام بالأمانة، حيث يجب على المديرين التأكيد على أن منشآت الأعمال تشارك فقط في الأنشطة الحلال، وأن تعتني تلك المنشأة برفاهية الموظفين ومصالح المساهمين، وتساهم في رفاهية المجتمع، وكذلك يجب على الإدارة التأكيد على أن الأنشطة التجارية اليومية تتم بطريقة شفافة وأخلاقية وفقا لمعايير العدل والإنصاف والإحسان .

ومن ناحية أخري، تحظي المسئولية الاجتماعية للشركات CSR باهتمام كبير ومتزايد سواء على الجانب العلمي أو الأكاديمي، فقد تزايد اهتمام المستثمرين بالمنشآت التي تشارك في أنشطة المسئولية الاجتماعية بشكل كبير خلال السنوات الماضية، فقد تناولت عدد من الدراسات السابقة إفصاح للقيمة التي تضيفها أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات وقد ظهر أنها تضيف عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة للشركات التي تنفذ تلك الأنشطة بعناية وتقوم بتقييمها بشكل

دوري، وتدخل تلك الأنشطة كجزء من سياستها المؤسسية الشاملة (Deegan, 2002; Hummels and Timme, 2004)، وللإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دوراً هاماً بسبب ما يوفره من معلومات حول المسؤولية الأخلاقية للمؤسسة، وهو ما يساعد أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم، وإدراكاً لهذه الحقيقة، تدرس عدد من حكومات الدول الإسلامية إجراء تغييرات في "قانون الشركات" بحيث يتم الإبلاغ عن الأداء البيئي والاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء المالي، وفي هذا الصدد اتجهت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) إلى تطوير معيار للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، لتوفير إرشادات للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية حول الإفصاح عن أنشطتها المتعلقة بالرفاهية المجتمعية وجهود التنمية الاقتصادية (Alchaar, 2007).

طبيعة المشكلة:

يحظى النظام المالي الإسلامي بقبول متزايد خارج الحدود السياسية والجغرافية والدينية، ومع ذلك تشير العديد من الدراسات إلى أن البنوك الإسلامية فشلت في تطبيق مبدأ الربح والخسارة، كذلك وجود تشابه وثيق بين الممارسات المصرفية الإسلامية والتقليدية بما يدل على أن الفوائد المزعومة للبنوك الإسلامية موجودة فقط من الناحية النظرية (Dar and Presley, 2000; Chong and Liu, 2009).

يعد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية دليلاً على مشاركة البنوك الإسلامية في الأنشطة الاجتماعية ويكسبها الشرعية لوجودها، ومع ذلك لا تتجه جميع المؤسسات المالية الإسلامية إلى الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية بنفس الكيفية بالرغم من أدائها لهذه الأنشطة، لذلك اتجهت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية إلى الاهتمام بوضع معايير للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لهذه المؤسسات مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتي تولت إصدار عدد من معايير الحوكمة في البنوك الإسلامية خاصة مع اختلاف آلية حوكمة البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية لارتكاز عوائد البنوك الإسلامية على عقود المشاركة في الأرباح (المضاربة) والمشاركة في الربح أو الخسارة (المشاركة) (Safieddine, 2009; Quttainah et al., 2013)، وبالتالي تعتمد عوائد أصحاب حسابات الاستثمار على مدى جودة أداء البنك ماليا (Farag ,2016)، ومن هذه المعايير – معيار (٧) الخاص بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك في عام ٢٠١٠ (Farook, 2011).

وتعد لجنة المراجعة حجر الأساس في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة باعتبارها أحد الآليات الداخلية الهامة للحوكمة والتي تعمل على الحد من تضارب المصالح بين كل من الملاك والمديرين وأصحاب المصالح والتقليل من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية مما يخفض من تكاليف الوكالة ويحقق من أهداف الحوكمة (Abdeljawad et al, 2020; Schäuble, 2019;Chen & Zhou, 2007)، كما يعتبر وجودها بالشركة عاملاً أساسياً في تحسين الإفصاح المالي والشفافية والحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات ويقلل من احتمالات الغش والأخطاء في القوائم المالية (غنيم ، ٢٠١٤؛Zaman et al, 2011)، وذلك بسبب رقابتها الفعالة على عملية إعداد القوائم المالية والتحقق من فعالية نظم الرقابة الداخلية مما يقلل من السلوكيات التي قد يتبعها المديرين التنفيذين لتحقيق مكاسب شخصية مما يدعم جودة

التقارير المالية ويزيد من الثقة فيها من قبل مستخدميها (Zgarniet al, 2016 ; Adeyemi & Fagbemi, 2010; al-Matari et al, 2012) .

يوجد في مصر عدد ثلاث بنوك إسلامية وهى بنك فيصل الإسلامي وبنك البركة وبنك أبو ظبى الإسلامي، وتمثل أصول تلك البنوك ٤% من إجمالي قيمة أصول البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري وتبلغ ٢٣٥ مليار جنية مصري في نهاية عام ٢٠١٩ بمعدل نمو قدره ١٤،٤% مقارنة ب ٢٠١٨، ويعد أفضل من معدل نمو إجمالي القطاع المصرفي ككل والبالغ ٧،٨ % لعام ٢٠١٩ (صالح،٢٠٢٠)، كما شهدت الفترة السابقة اتجاه عدد من البنوك التجارية إلى إنشاء فروع للمعاملات الإسلامية لها تنتمى لإدارة البنك الرئيسي خاصة مع ارتفاع معدل النمو في البنوك الإسلامية.

وتتساءل الباحثة هل تقوم البنوك الإسلامية المصرية بالإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية في ضوء المعايير والإصدارات المهنية وهل يؤثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك بما يدفع إلى زيادة معدل النمو عن البنوك التقليدية، وما أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية والأداء المالي، خاصة مع ما يشهده الواقع المصري من ظهور عمليات توظيف للأموال من كيانات وهمية الأمر الذى يتطلب تزايد الاهتمام بالبنوك الإسلامية وتطوير أدائها خاصة مع تأثيرها على النازع الديني والنفسي للمودعين الأمر الذى يدفع إلى جذب الأموال للبنوك بدلا من تسربها في كيانات للتوظيف وهمية .

هدف البحث: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد أثر خصائص لجنة المراجعة في البنوك الإسلامية على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لهذه البنوك والأداء المالي، وينقسم إلى عدة أهداف فرعية كالتالي:

- التعرف على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية ومتطلباته في ضوء الإصدارات المهنية.
- تحديد العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية.
- تحديد العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة في البنوك الإسلامية وكل من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية.

فروض البحث: تتحدد فروض البحث في الفروض الآتية:

- يوجد اختلاف معنوي بين البنوك الإسلامية في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية علي الأداء المالي في البنوك الإسلامية.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية.

أهمية البحث : تتأتى أهمية البحث مما حققته البنوك الإسلامية من ثبات أمام الأزمات المالية العالمية مقارنة بالبنوك التقليدية، وتشكل أصول البنوك الإسلامية المصرية الثلاثة نسبة ٤% من إجمالي أصول القطاع المصرفي وتبلغ ٢٣٥ مليار جنية مصري في نهاية عام ٢٠١٩ بمعدل نمو قدره ١٤،٤% مقارنة ب ٢٠١٨ وهو أفضل من معدل نمو إجمالي القطاع المصرفي ككل والبالغ ٧،٨ % لعام ٢٠١٩ (صالح ،٢٠٢٠) ، الأمر الذي يدفع إلى أهمية البنوك الإسلامية المصرية والحاجه إلى توجيه الاهتمام بها للقيام بمسئوليتها المجتمعية ، وفى ضوء قلة الأبحاث المصرية عن البنوك الإسلامية مع تزايد توجه البنوك التقليدية إلى إنشاء فروع للمعاملات الإسلامية تتبع المركز الرئيسي، وتزايد اهتمام العديد من المنظمات الدولية بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وإصدار المعايير التي تتطلب ضرورة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ومع تطوير المؤشر المصرى للمسئولية الاجتماعية من الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئه العامة للرقابة المالية ،٢٠٢٠) ، ومع تزايد الاهتمام بالحوكمة في الآونة الأخيرة وإصدار دليل الحوكمة المعدل في ٢٠١٦، وباعتبار لجنة المراجعة من أهم الأليات الداخلية للحوكمة التي تلعب دوراً هاماً في تحسين الإفصاح المالي والشفافية والحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات بما يقلل من احتمالات الغش والأخطاء في القوائم المالية.

حدود البحث: اعتمدت الباحثة على عينة من البنوك الإسلامية تبلغ ٨ بنوك إسلامية في الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩)، تتضمن البنوك الإسلامية المصرية الثلاثة مع عدد من البنوك الإسلامية العربية للوقوف على مدى تحقيقها للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وانعكاسه على الأداء المالي، ولم تتعرض لفروع المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية المصرية وعددها (١٠) بنوك مصرية لتبعيتها للمركز التقليدي الرئيسي، كما لم تتعرض الباحثة لمعاملات البنك الإسلامي إلا في حدود ما يخدم البحث فقط ، ولم تتعرض الباحثة الى المعايير والاصدارات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية الا مايخص فقط البنوك الإسلامية .

منهجية البحث : تعتمد الباحثة على المنهج الاستنباطي لدراسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات والاشتقاق النظري للفروض الاحصائية من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث ، كما تتبع المنهج الاستقرائي من خلال تجميع البيانات واجراء الدراسة التطبيقية لتحديد العلاقة بين كل من خصائص لجنة المراجعة والافصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالى في البنوك الإسلامية (التي تمثل عينة البحث) في الفترة محل الدراسة (٢٠١٥ :٢٠١٩) بهدف اختبار الفروض الاحصائية للبحث عمليا وتقديم تفسيرات منطقية لنتائج اختبار الفروض ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

خطة البحث: تنقسم خطة البحث إلى الآتي:

١- الإطار النظري.
٢- لدراسات السابقة واشتقاق الفروض.
٣- الدراسة التطبيقية.
٤- الخلاصة والنتائج والتوصيات.
٥- الدراسات والبحوث المستقبلية.
٦-المراجع.

١ـ الإطار النظري:

١/١ الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في ضوء الإصدارات المهنية:

يمكن تعريف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنه " طريقة يمكن للإدارة من خلالها التفاعل مع المجتمع الأوسع للتأثير على التصورات الخارجية حول مؤسستهم" (Deegan, 2002, p. 292) ، كما اتفق عدد من الباحثين حول تعريفها بأنها " جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية المصرفية للوفاء بمسؤولياتها الدينية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية كوسطاء ماليين للأفراد والمؤسسات، وبالتالي فإنه من خلال الامتثال لهذه المعايير، تقوم البنوك الإسلامية بالإبلاغ عن جوانب أنشطتها التجارية والاجتماعية والنتائج بشكل مختلف عن تلك الخاصة بنظيراتها المصرفية التقليدية (Mallin et al., ,2014) .

وقد اهتمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI بهذا الشأن وقد أصدرت معيار الحوكمة رقم ٧ بعنوان " المسؤولية الاجتماعية للشركة: السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية عام ٢٠١٠، وتتضمن المعيار عدد من الإفصاحات الإلزامية المحددة ومنها الإفصاح عن سياسة التعامل مع العملاء، الإفصاح عن العائدات والمصروفات المحرمة شرعا، الإفصاح عن سياسة الرعاية الاجتماعية للعاملين، الإفصاح عن سياسة الزكاة، كما اعتمد على عدد من الافصاحات الاختيارية منها الإفصاح عن سياسة الاستثمارات المخصصة لخدمة الأهداف الاجتماعية، الإفصاح عن سياسة الخدمة الممتازة، الإفصاح عن سياسة الأعمال الصغرى والصغيرة والمدخرات والاستثمارات المخصصة، الإفصاح عن سياسة القرض الحسن، الإفصاح عن سياسة الأنشطة الخيرية، الإفصاح عن سياسة إدارة الوقف، وبالرغم من البنود الإلزامية والاختيارية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، إلا أن العديد من الدراسات لم تتعرض لبنود الإفصاح التي يتضمنها المعيار واعتمدت على دراسة Haniffa and Hudaib,(2007) والتي ركزت على تحديد خمس سمات مميزة تميز الخدمات المصرفية الإسلامية عن الخدمات المصرفية التقليدية السائدة، وهى كالآتي: اختلاف الفلسفة والقيم الأساسية، توفير منتجات وخدمات بدون فوائد، الاعتماد على المعاملات المقبولة شرعيا فقط، التركيز على الأهداف التنموية والاجتماعية، الخضوع لمراجعات إضافية من قبل هيئة الرقابة الشرعية، ويعد التزام البنوك الإسلامية بهذه المتطلبات الخمس مطلباً أساسيا للتطبيق المثالي لقواعد الشريعة الإسلامية وأخلاقيات الأعمال أن يتم إظهار البنوك الإسلامية لهذه السمات الخمسة في أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية.

يعد الإفصاح عن قضايا المسؤولية الاجتماعية الموجودة بكافة الأنشطة من الأمور الهامة في الآونة الأخيرة، بجانب بعض البنود المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور إسلامي، والتي من المتوقع أن يفصح عنها البنك الإسلامي بموجب معيار الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (Haniffa & Hudaib's ,2007)، والتي تتمثل في:

- السلوك الأخلاقي الإسلامي.
- الحوكمة الرشيدة، بما يشمل تفعيل دور مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية SSB.
- العلاقات الجيدة مع العملاء.
- التعامل العادل مع جميع الأطراف بسلسة التوريد.

- التركيز على حماية الموظفين، وتشجيع المواهب، وضمان التنوع، ومراعاة معايير العمل الدولية، وتوفير الأمن والسلامة في مكان العمل، تقديم الزكاة وأموال الصدقات.
- تعزيز الروابط القوية مع المجتمع من خلال إعلانات الخدمة العامة والرعاية وما إلى ذلك.
- تحقيق التوازن بين أهداف الشركة والأنشطة الخاصة بحماية البيئة، بما في ذلك الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة، وتطوير المنتجات الخضراء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وما إلى ذلك.
- البحث والتطوير والتدريب (RD&T).

ويحقق الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية العديد من المميزات، فيشير(2002), Cragg إلى أن الإفصاح عن قيم وأهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات في القوائم والتقارير المالية يعزز من جاذبية أسهم الشركة للمستثمرين المسؤولين اجتماعيا، ويوفر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إشارة واضحة حول وضع الشركة ومعتقداتها مما يخفف من عدم اليقين بشأن المخاطر والإجراءات طويلة الأجل، في حين ذكر Hummels and Timme,(2004) أن هذا الإفصاح يوفر خارطة طريق لقرارات استثمار أفضل على المدى الطويل، كما لاحظ Hillman and Keim,2001 ; Fombrun and Foss ,2004) أن هذا الإفصاح يعتبر أداة لتحسين سمعة رأس المال وهو ما يظهر في وجود صورة جيدة للشركة وسمعة جيدة، مما يمنح الشركة ميزة تنافسية، كما يؤدى إلى الحد من السلوكيات الانتهازية من قبل الإدارة والحد من تكاليف المعاملات لأنه يقدم معلومات إضافية تساهم في تحقيق هذا الدور (Hosmer, 1994)، كذلك يري Waddock and Graves, (2003) أن البيانات الموجودة بتقارير المسؤولية الاجتماعية تعطي للمستثمر إشارة إيجابية فيما يتعلق بموارد الشركة.

وبهذه الطريقة، فالشركات التي تبدأ في إظهار نفسها كمؤسسة مسؤولة اجتماعيا، أو بعبارة أخري الشركات التي تعطي المسؤولية الاجتماعية قيمة إعلامية بحيث يجب إعلام المستثمرين بها، من المتوقع أن يقوم المستثمرون بتضمين معلومات المسؤولية الاجتماعية في اعتبارهم عند تقييم قيمة تلك الشركات.

٢/١ الحوكمة ولجنة المراجعة في البنوك الإسلامية في ضوء الإصدارات المهنية وعلاقته بالأداء المالي:

تعتبر نظرية الوكالة Agency Theory من أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت مصطلح حوكمة الشركات ومن أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهورها (Masli, 2018) ، وبالنظر إلى عقد الوكالة يلاحظ وجود طرفين أساسين له وهم الملاك أو المساهمين أصحاب الشركة، والمديرين القائمين على إدارتها، وطبقا لذلك فإن نظرية الوكالة تقوم على وجود تضارب في المصالح Conflict of Interests بين كلا من الملاك أو المساهمين (الموكل) والمديرين (الوكيل)، حيث أن كل طرف من تلك الأطراف يكون لديه رغبة في تحقيق مصالحه الخاصة والتي قد تختلف عن مصالح الطرف الآخر، ويسعى الملاك إلى تعظيم مصالحهم من خلال زيادة قيمة الشركة وتحسين الأرباح في الأجل الطويل بما يضمن حماية لاستثماراتهم وممتلكاتهم (Masli, 2018)، في حين قد يسعى المديرين إلى تحقيق الأرباح في الأجل القصير وذلك لبيان مدى كفاءتهم في إدارة أمور الشركة وحسن استغلال أصولها ومدى قدرتهم على

تحقيق الأرباح، مما يدعم من صورتهم أمام الملاك بما يضمن لهم الاستقرار الوظيفي والعديد من المزايا الوظيفية من حوافز ومكافآت، وما يساعد المديرين في ذلك هو سيطرتهم على بيئة المعلومات بالشركة حيث يتوافر لهم كافة المعلومات والتي قد لا تكون متاحة للمساهمين وغيرهم من الأطراف الخارجية (Puspitaningrum & Altmini, 2012).

ومع تزايد الاهتمام بالحوكمة، اتجه عدد من المنظمات المهنية إلى إصدار معايير الحوكمة ومنها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بإصدار المعيار الأول عن حوكمة الشركات للمؤسسات المالية الدولية (IFSB 1) في عام ٢٠٠٦، ويتضمن مبادئ توجيهية بشأن حوكمة الشركات للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية فقط (باستثناء مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وصناديق الاستثمار الإسلامية). وتغطي المبادئ التوجيهية أربع مجالات: نهج حوكمة عام للمؤسسات المالية الدولية، وحقوق لأصحاب حسابات الاستثمار، والامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية، وشفافية التقارير المالية فيما يتعلق بحسابات الاستثمار، وبعد ذلك نشر مجلس الخدمات المالية الإسلامية ثاني معايير حوكمة الشركات (IFSB3)، ومع ذلك، تم نشره ليكون بمثابة مبادئ حوكمة شركات التكافل (التأمين الإسلامي).

مع التنوع القوي في تطبيق الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الدولية حول العالم، نشر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ديسمبر ٢٠٠٩، معيار حوكمة الشركات الثالث (IFSB10)، تم تطوير هذا المعيار لاستخدامه كمبادئ توجيهية لأنظمة الحوكمة الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية ويغطي المجالات المختلفة لنظام الحوكمة الشرعية مثل تأهيل الهيئة الشرعية ودورها وواجباتها، ومن أهم الحوكمة في البنوك الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية ولجنة المراجعة وهو ما ترتكز عليه الباحثة في الجزئية التالية.

١/٢/١ لجنة المراجعة وخصائصها:

تعتبر لجنة المراجعة حجر الأساس في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات وذلك باعتبارها أحد الآليات الداخلية الهامة للحوكمة والتي تعمل على الحد من تضارب المصالح بين كل من الملاك والمديرين وأصحاب المصالح والتقليل من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، مما يخفض من تكاليف الوكالة ويحقق من أهداف حوكمة الشركات (Abdeljawad et al, 2020, Schäuble, 2019, Chen & Zhou, 2007). فيعد وجودها بالشركة عامل أساسي في تحسين الإفصاح المالي والشفافية والحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات ويقلل من احتمالات الغش والأخطاء في القوائم المالية (غنيم، ٢٠١٤ ,Zaman et al 2011;، وذلك بسبب رقابتها الفعالة على عملية إعداد القوائم المالية والتحقق من فعالية نظم الرقابة الداخلية مما يقلل من السلوكيات التي قد يتبعها المديرين التنفيذين لتحقيق مكاسب شخصية مما يدعم جودة التقارير المالية ويزيد من الثقة فيها من قبل مستخدميها (Zgarni et al., 2016; Adeyemi & Fagbemi, 2010; al-Matari et al, 2012).

وتتمثل خصائص لجنة المراجعة في أربعة خصائص أساسية – والتي تعتبر المتغيرات الأساسية محل الدراسة الحالية – وذلك على النحو التالي:

١/١/٢/١ خبرة لجنة المراجعة:Audit Committee Expertise

يجب أن تحتوي لجنة المراجعة على عضو على الأقل ذو خبرة بالأمور المالية والمحاسبية بما يمكنها من فهم ما تحتويه القوائم والتقارير المالية ويدعم من تقييمها لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية ويزيد من قدرتها على حل المشكلات التي تواجه المراجعين الداخليين والخارجين (مركز المديرين المصري،٢٠١٦ ;Hassan et al, 2017; Blue Ribbon Committee (BRC),1995;)، تلك الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة التي تزيد من قدرتهم على الرقابة على أداء المديرين التنفيذيين وتزيد من قدرتهم على اكتشاف الأساليب التلاعبية المرتكبة بواسطة هؤلاء المديرين عن اعداد القوائم المالية وخاصة مع التعقيدات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مما يقلل من احتمالات الغش والأخطاء الواردة بها ويزيد من مصداقية التقارير المالية (Carcello et al, 2006; Badolato et al, 2014; Baullay, 2018).

أشار قانون SOX والذي نص على ضرورة احتواء لجنة المراجعة على عضو على الأقل يتمتع بخبرات مالية، وعرف خبرة لجنة المراجعة بأنها تتحقق من خلال تلقيه لمستوى تعليمي ملازم وممارسته العملية كمحاسب عام أو مدير مالي أو مدير حسابات أو أية وظيفة مشابهة مرتبطة بالمحاسبة والنواحي المالية (Chen & Zhou, 2007; Jizi & Nehme , 2018; Chang et al, 2013; li, Zecong, 2008)، بالإضافة إلى ذلك فقد حدد القانون في الفقرة (٤٠٧) منه خمسة معايير لخبرة عضو لجنة المراجعة وهي : القدرة على فهم المبادئ والمعايير المحاسبية – والقدرة على تقييم مدى تطبيق المعايير المحاسبية – والخبرة في إعداد ومراجعة القوائم المالية وتحليلها – والقدرة على فهم وتقييم الرقابة الداخلية – والقدرة على فهم مسئوليات لجنة المراجعة (Simkova, 2005)، فكلما زاد عدد الأعضاء ذو الخبرات المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة كلما أصبحت أكثر فعالية، ومن ذلك فقد جرت العادة من قبل العديد من الباحثين على قياس خبرة لجنة المراجعة من خلال نسبة عدد الأعضاء ذوي الخبرات المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضائها.

٢/١/٢/١ حجم لجنة المراجعة Audit Committee Size:

يعتبر عدد أعضاء لجنة المراجعة من العوامل والمحددات الهامة لفعاليتها، حيث يجب أن تتكون لجنة المراجعة من عدد مناسب من الأعضاء حتى يتسنى لها القيام بدورها بفعالية في الرقابة والإشراف على أداء الشركة (Habbash & Alagla, 2015)، فكلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما زادت قدرتهم على الإشراف على أداء الإدارات التنفيذية وتقييم أدائها وزادت قوتهم في مواجهة الإدارة التنفيذية وبالتالي يصعب على الإدارة ممارسة الضغوط عليهم (Chen & Zhou, 2007; Felo et al, 2003) وزيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة يضمن احتوائها على عدد كافي من الأعضاء ذوي الخبرات المالية والمحاسبية المتنوعة مما يدعم من قدرة هؤلاء الأعضاء على اكتشاف الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية وتقييم نواحي الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية وتزداد فعاليتهم في الرقابة واتخاذ القرارات المختلفة (Al- Amatari et al , 2012; Jizi & Nehme, 2018; Baullay, 2018)، ولا يوجد حجم محدد متفق عليه لعدد أعضاء لجنة المراجعة حيث يتحدد الحجم في ضوء حجم كل شركة

وحجم مجلس ادارتها وطبيعة عملها وطبيعة المهام الموكلة للجنة المراجعة ويجب أن يتضمن هذا الحجم احتوائها على القدر الكافي من الخبرات المطلوبة لإنجاز مهامها.

ومع ذلك فقد اتفقت معظم الدراسات وكذلك التوصيات الواردة بقواعد حوكمة الشركات في مختلف دول العالم وتوصيات المنظمات الدولية المختلفة على تحديد حد أدنى لعدد أعضاء لجنة المراجعة وهو ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء من الاعضاء غير التنفيذيين والمستقلين (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦ ,al-Matari et al, 2012; Hassan et al 2017; Cadbury, 1992 ; ;Blue Ribbon Committee, 1999).

وطبقا لذلك فإنه لا يوجد تحديد حد أقصى أو حجم معين للجنة المراجعة فإن ذلك متروك لكل بنك ولكن يجب ألا يقل هذا الحجم عن ثلاثة أعضاء لضمان فعاليتها في القيام بالمهام المنوطة بها.

٣/١/٢/١ استقلال لجنة المراجعة Audit Committee Independence:

يمثل استقلال لجنة المراجعة المحدد الأساسي لفعاليتها، ويتحقق استقلال لجنة المراجعة من خلال هيكل تكوينها حيث يجب أن يتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين من خارج الشركة فقط على أن تكون أغلبية أعضائها ان لم يكن جميعهم من المستقلين لضمان رقابتهم على أداء المديرين التنفيذيين ولضمان استقلالهم عن الإدارة (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦، Hassan et al , 2017; Adeyemi & Fagbemi, 2010; al-Matari et al, 2012 ;Chen & Zhou, 2007; li, Zecong, 2008).

وكلما زادت نسبة الأعضاء المستقلين والخارجيين بلجنة المراجعة كلما زادت درجة فعاليتها، حيث أن هؤلاء الأعضاء لا تربطهم أية علاقات مع الشركة أو أيا من موظفيها ولا يتقاضوا منها أجرا أو راتباً بخلاف ما يتقاضونه نظير عضويتهم (وذلك بخلاف الأعضاء غير التنفيذيين الذين قد يمتلكون أسهم بالشركة)، ويقاس استقلال لجنة المراجعة بنسبة عدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضائها أو قد يعبر عنها بمتغير وهمي يأخذ القيم ١ – في حالة تشكيلها من ١٠٠ % من الأعضاء المستقلين، وصفر – في غير ذلك.

٤/١/٢/١ عدد اجتماعات لجنة المراجعة Audit Committee Meetings:

تعتبر عدد اجتماعات لجنة المراجعة محدد هاماً من محددات فعاليتها ومؤشرا على كفاءتها في القيام بمهامها حيث يجب أن تجتمع لجنة المراجعة بشكل دوري ومنتظم خلال العام بما يمكنها من التقييم الفعال لأداء المديرين وتحديد نواحي الخلل والقصور ووضع حلول لها (Khlif & Samaha, 2016; Masli, 2018; Buballay, 2018; Abbott & Parker,2000; Braswell et al, 2012)، ويمكن أن يتم اجتماع لجنة المراجعة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة شهور أي بشكل ربع سنوي بمعدل أربعة مرات خلال العام والإفصاح عن ذلك في التقرير السنوي لها (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦;Hassan et al, 2017 Kikhia, 2014; Abbott et al, 2003; Khlif & Samaha, 2016; Chen & Zhou, 2007; al-Matari et al, 2012)

وبالتالي يعد كل من استقلالية لجنة المراجعة وحجم وخبرة لجنة المراجعة وعدد مرات اجتماعها من أهم محددات لجنة المراجعة والتي تعتمد عليها الباحثة في الجانب التطبيقى.

٣/١ الأداء المالي للبنوك الإسلامية:

يشير الأداء المالي إلى الأداء القائم على المؤشرات المالية، وتوجد العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس تكاليف الوكالة والتي تعكس الأداء المالي ومنها معدل العائد على الأصول Return to Asset Ratio ويتم قياسه بالمعادلة الآتية (صافى الدخل قبل الضريبة / اجمالى الأصول) ، ويقيس مدى قدرة الشركة على استثمار أصولها في توليد الأرباح بغض النظر عن طريقة تمويلها ، وهو أكثر المقاييس شيوعا ، ومعدل دوران الوصول asset turnover ratio ، معدل العائد على حقوق الملكية (صافى الدخل قبل الضريبة / القيمة الدفترية لحقوق الملكية) ويعبر عن العائد الذى يحققه الملاك نتيجة استثمار أموالهم في الشركة والقيمة السوقية للسهم Market Value of Share ، معدل العائد على السهم (صافى الدخل قبل الضريبة – أرباح الأسهم الممتازه)/ عدد الأسهم العادية ، ويعبر عن مدى قدرة الشركة على تحويل الأموال المستثمرة الى أرباح ، ويلعب دورا هاما في تحديد الأرباح وغيرها من المقاييس التي تقيس مستوى الربحية وتعكس مدى كفاءة المديرين في استغلال الأصول وتحقيق الأرباح (Zhou et al. 2018; Schauble, 2019)، فارتفاع معدل العائد على الأصول وكذلك معدل دوران أصول وارتفاع القيمة السوقية للسهم تعطي مؤشراً على انخفاض تكاليف الوكالة بالشركة، وذلك لأن ارتفاع تلك النسب يعكس كفاءة المديرين في إدارة أمور الشركة مما يقلل التكاليف التي يتحملها الملاك من أجل مراقبة أداء المديرين فتنخفض تكاليف الوكالة (Zhou et al. 2018; Schauble, 2019) .

٢- الدراسات السابقة: يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات كالتالي:

١/٢ المجموعة الأولى: الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

تناولت دراسة (Maali et al.,(2006 تحديد حجم الأنشطة الاجتماعية التي تفصح عنها البنوك الإسلامية (المؤشر الفعلي) ومقارنة بتلك المتوقع الإفصاح عنها في البنوك الإسلامية والتي لها أهمية خاصة بالمجتمع (المؤشر القياسي)، وباستخدام تحليل المحتوى، توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الاجتماعي من قبل البنوك في عينة الدراسة (الإفصاح الفعلي) كان أقل بكثير من المؤشر القياسي، كما توصلت أيضاً إلى أن البنوك التي تلتزم بالإفصاح الإلزامي مثل دفع الزكاة وتطبيق معايير AAOIFI تميل إلى تقديم المزيد من الإفصاح أكثر من غيرها، كما تميل البنوك الإسلامية إلى الإفصاح عن الأنشطة الخيرية لتعكس صورة إيجابية لنشاطها أمام أصحاب المصالح .

واتجهت دراسة Haniffa and Hudaib, (2007) إلى تحديد الإفصاح عن المعلومات التي تعتبر حاسمة للأخلاق الإسلامية في مجال الأعمال التجارية وذلك بالاعتماد على معيار أخلاقي مثالي للإفصاح يستند على خمس مميزات للبنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، وتوصلت الدراسة باستخدام تحليل المحتوى للتقارير السنوية لتحديد مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية إلى وجود فجوة كبيرة بين الإفصاح الأخلاقي المفصح عنه والمثالي الذى تم وضعه من قبل الدراسة وذلك من واقع التقارير السنوية لعينة من سبعة بنوك إسلامية على مدار ٣ سنوات، وتم ارجاع هذه الفجوة في التوقعات إلى عدم اكتراث أصحاب المصلحة في بنوك العينة في منطقة الخليج العربي، وخلصت الدراسة إلى أنه لكي تظل

البنوك الإسلامية في المنافسة، فإنها تحتاج إلى الإفصاح بشكل أكثر فعالية لتعزيز صورتها وسمعتها في المجتمع.

وركزت دراسة (Abdul Rahman et al., (2010 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية بماليزيا باستخدام منهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم ونوعية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات تحسنت خلال فترة الدراسة لمدة ١٤ عاما، بينما تناولت دراسة Hassan and Harahap, (2010) الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في التقارير السنوية لسبعة بنوك إسلامية، وتوصلت إلى وجود فجوة كبيرة في التوقعات من الإفصاح في جميع البنوك الإسلامية السبعة باستثناء واحد، كذلك لا تعد قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات الشاغل الرئيسي لمعظم البنوك الإسلامية، حيث تولى بعض البنوك الإسلامية اهتماما ضئيلا للإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية، وبالتالي أوصت الدراسة بضرورة الاستناد إلى معيار للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات الصلة بالمؤسسات المالية الدولية.

بينما أشارت دراسة (Farook et al.,(2011 عند الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، وباستخدام التحليل التجريبي تناولت الدراسة مستوى الإفصاح الاجتماعي في سبعة وأربعين تقريرا سنويا للبنوك الإسلامية استنادا إلى معيار رقم (٧) الخاص بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، توصلت الدراسة إلى وجود تبايناً كبيراً في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، من الاختلاف في وجود هيئة الإشراف علي تطبيق الشريعة (SSB) في البنوك الإسلامية التي شملتها العينة، كما توصلت الدراسة إلى أن الهيئات التنظيمية في مجال الصيرفة الإسلامية يجب أن تعتبر البنك الإسلامي السعودي معياراً إلزاميا لجميع البنوك الإسلامية.

بينما Aribi and Gao, (2012) تناولت الإفصاح السردي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في ٢١ مؤسسة مالية (بنوك إسلامية) دولية عاملة في دول الخليج، توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الرئيسي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كانت واردة في تقارير هيئة الرقابة على الشريعة الإسلامية SSB مع إفصاح أقل في التقارير السنوية عن معلومات إسلامية أخرى مثل الزكاة والقروض بدون فوائد والتبرعات الخيرية.

أما دراسة (Belal et al.,(2014 ركزت على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلاميه، باستخدام إطار زمني يمتد إلى ٢٨ عاماً بدراسة الاتجاهات في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي البنغلاديشي على مدى ثلاث مراحل مميزة من صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية وهي : ما قبل ١٩٩٠ و١٩٩٠-٢٠٠١ وما بعد ٢٠٠١، وبتقسيم متطلبات التقارير الأخلاقية إلى شقين: ممارسات الإفصاح "الخاصة" المتعلقة بطبيعة البنوك الإسلامية وخاصة قضايا الامتثال للشريعة الإسلامية وممارسات الإفصاح "العالمية" الأكثر صلة بمجموعات أصحاب المصلحة الأوسع مثل المجتمع والموظفين والعملاء، وتوصلت الدراسة إلى وجود زيادة إجمالية في كل من الإفصاحات "الخاصة" و"العالمية" خلال فترة الدراسة مع التحول نحو المزيد من الإفصاحات "العالمية" بعد عام ٢٠٠٦، تم تفسير النتائج التي توصلوا إليها على أنها التزام من البنك بنهج الحد الأدنى دون مخالفة صريحة للمنظور الأوسع للشريعة الإسلامية.

هدفت **دراسة** Wan Abdullah et al.,(2015) التعرف على محددات الإفصاح الإختياري لحوكمة الشركات من بين ٦٧ مصرفاً إسلامياً في منطقة جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون الخليجي، وتوصلت إلى زيادة الطلب علي إفصاحات حوكمة الشركات مع تزايد المخاطر الكامنة التي تتعرض لها البنوك، وبالرغم من ذلك لا يزال متوسط مستوي الإفصاح الإختياري للحوكمة أقل من ٤٠ في المائة، وتوضح هذه الدراسة ارتباط تحقيق مستوي أعلي من الإفصاح الإختياري بوجود حوكمة قوية للشركات، ومن العوامل الأخرى التي تؤثر علي إفصاح الحوكمة الإختيارية هي: حجم البنوك الإسلامية، النظام القانوني، وغيرها، كما تشير النتائج إلي الحاجه إلي إصلاح حوكمة الشركات من قبل البنوك الإسلامية من خلال التركيز علي الدور الذي تلعبه آليات حوكمة الشركات في تشجيع الإفصاح المعزز في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية.

بينما استهدفت Amran et al.,(2017) استكشاف تقارير المسئولية الإجتماعية عن البنوك الإسلامية في دولتين ناميتين، هما؛ اندونيسيا وماليزيا، وقد أصبحت المسئولية الإجتماعية للشركات جانباً مهماً من مجتمع الأعمال، لذلك أبدت الشركات اهتماماً متزايداً بالإبلاغ عن المبادرات الإجتماعية والبيئية، وتم تنفيذ تحليل محتوي التقارير السنوية لثلاثة بنوك إسلامية محلية في إندونيسيا وثلاثة بنوك إسلامية في ماليزيا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وأشارت نتائج الدراسة إلي أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية قد زاد بشكل عام في كلا البلدين، وبشكل أكثر تحديداً وجد أن بعدي مكان العمل والمجتمع هي أكثر الأبعاد التي تم الإفصاح عنها من قبل البنوك الإسلامية في كلا البلدين.

ووفقاً للدراسات السابقة يلاحظ اختلاف البنوك الإسلامية في درجة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، حيث أشارت Maali et al.,(2006) Hassan and Harahap, (2010);إلى ضعف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية مقارنة بالمؤشر القياسي المتخذ، كذلك Haniffa and Hudaib, (2007 إلى وجود فجوة كبيرة بين الإفصاح الأخلاقي المفصح عنه والمثالي الذى تم وضعه من قبل الدراسة، كما أشارت دراسة Farook et al.,(2011) إلى وجود اختلاف بين البنوك الإسلامية في درجة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، كما ركزت الدراسات على اتجاه البنوك الإسلامية إلى زيادة درجة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، فأشار Abdul Rahman et al., (2010) إلى زيادة حجم ونوعية الإفصاح خلال فترة الدراسة، كذلك Belal et al.,(2014); Amran et al.,(2017) إلى تزايد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية خلال الفترة محل الدراسة، بينما تشير دراسة Aribi and Gao,( ) 2012إلى الاتجاه نحو الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الرقابة الشرعية بصورة أكبر من الإفصاح في التقارير السنوية عن معلومات إسلامية أخرى مثل الزكاة والقروض بدون فوائد والتبرعات الخيرية، **وفى ضوء ما سبق من واقع الدراسات السابقة وللوقوف على موقف البنوك الإسلامية المصرية في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، فإنه يمكن اشتقاق الفرض الأول " يوجد اختلاف معنوي بين البنوك الإسلامية في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية"** .

٢/٢ المجموعة **الثانية: العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي.**

اتجهت دراسة Mallin et al., (2014) إلي تحديد العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات (CSR) والأداء المالي في البنوك الإسلامية، وباستخدام مؤشر المسئولية الإجتماعية للشركات الشامل الذي يغطي عشرة أبعاد، تم تحليل إفصاحات المسئولية الإجتماعية للشركات في عينة من ٩٠ بنكاً إسلامياً في ١٣ دولة، ويوضح مؤشر الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات مشاركة البنوك الإسلامية في مجموعة من الأنشطة الاجتماعية، ومع ذلك يبدو أن البنوك الإسلامية تظهر إلتزاماً أكبر بالأبعاد التالية: الرؤية والرسالة، مجلس الإدارة والإدارة العليا، والمنتجات/ الخدمات المالية، مع إعطاء إهتمام أقل للبعد البيئي. وتظهر البنوك الإسلامية أيضاً وعياً كبيراً بتوصيات الإفصاح الإلزامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، إلا أنها تولي إهتماماً أقل للإفصاح الإختياري عن المسئولية الإجتماعية للشركات، علاوة علي ذلك، اتضح وجود تركيز واضح في استراتيجية البنوك الإسلامية علي المزيد من التفاصيل العالمية، مما يشير إلي تعزيز شرعية هذه البنوك من خلال الإفصاح لمجتمع أصحاب المصلحة، ويسلط التحليل التجريبي الضوء علي الإرتباط الإيجابي بين الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي، وتبين أيضاً وجود إرتباطاً إيجابياً معنوياً بين حجم هيئة الرقابة الشرعية (SSB) ومؤشر الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، وأخيراً، تظهر نتائج تقدير المربعات الصغرى ثلاثية المراحل أن السببية بين المتغيرين الداخليين تمتد من الأداء المالي إلي الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، وبالتالي يتم تحديد الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات من خلال الأداء المالي.

أما Platonova,(2014) اتجه إلي تحليل ممارسات وأبعاد المسئولية الإجتماعية للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) من خلال ممارسات الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، كما هدفت إلي دراسة أثر ممارسات الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي علي أدائها المالي، وتحقيقاً لهدف الدراسة، تم تسجيل التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الخليجية عن الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١١ باستخدام تحليل المحتوي، وتم وضع مؤشر إفصاح المسئولية الإجتماعية للشركات بناءً علي الأبعاد الثمانية التي تم تطويرها لهذا الغرض، وعلي الرغم من النتائج المرتفعة من الإفصاح الكامل والمساءلة، إلا أن نتائج البحث لم تكن محفزة من حيث المسئولية الإجتماعية للشركات أو المخرجات الإجتماعية للبنوك الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وتفصح غالبية البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي عن المسئولية الاجتماعية أقل بكثير من المطلوب، حيث لا تزال مؤشرات الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات لجميع البنوك الإسلامية منخفضة جداً مقارنة بالدرجة الإجمالية، وأشارت النتائج خلال فحص أثر ممارسات الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات علي الأداء المالي للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي إلي وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي، وتتماشي هذه النتائج مع فروض الدراسة والإطار النظري الذي تم مناقشته والذي تنبأ بوجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي والإجتماعي للشركات في الصناعة المصرفية الإسلامية.

أما دراسة Platonova et al., (2018) هدفت إلي دراسة العلاقة بين المسئولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ من خلال توفير البيانات المتعلقة بالإفصاح عن المسئولية الإجتماعية عن طريق تحليل الإفصاح عن التقارير السنوية للبنوك، محل العينة، أشارت النتائج إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي المستقبلي للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يشير إلي أن أنشطة المسئولية الإجتماعية للشركات الحالية والتي تم تنفيذها من قبل البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي قد يكون لها تأثير طويل المدي علي أدائها المالي، وعلي الرغم من وجود علاقة إيجابية معنوية بين المقياس المركب لمؤشر الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية والأداء المالي، فإن النتائج أوضحت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد الفردية لمؤشر الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات والمقياس الحالي للأداء المالي باستثناء "الرؤية والرسالة" و"المنتجات والخدمات"، وبالمثل، فقد أوضحت النتائج التجريبية وجود إرتباط إيجابي معنوي بين بعد "الرؤية والرسالة" فقط والأداء المالي المستقبلي للبنوك التي تم فحصها.

بينما هدف(Ramzan et al., (2021 إلي دراسة أثر المسئولية الإجتماعية للشركات (CSR) علي الأداء المالي، الشمول المالي، والإستقرار المالي للقطاع المصرفي، مع التركيز علي البيانات السنوية لعينة بلغت ٢٠ مصرفاً تجارياً باكستانياً خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧، وتوصلت إلي أن المسئولية الإجتماعية للشركات، بالإضافة إلي العمر والحجم تؤثر إيجابياً علي العوامل الثلاثة، ومع ذلك فإن ارتفاع درجة الرافعة المالية تحد من الشمول المالي والاستقرار المالي، في حين أن الشمول المالي يرتبط سلباً أيضاً بالأصول الملموسة.

ووفقاً للدراسات السابقة، يلاحظ اتجاه الدراسات إلى الاتفاق على ضعف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، واتجاه البنوك الإسلامية إلى الإفصاح عن البنود الإلزامية فقط دون البنود الاختيارية مثل دراسة Mallin et al., (2014)، كما اتفقت كل من(Platonova,(2014,2018); Ramzan et al.,(2021); Mallin et al., (2014 إلى وجود تأثير للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية على الأداء المالي، ومع تطبيق غالبية الدراسات على البنوك الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي، تأتى الحاجة إلى معرفة الوضع بالنسبة للبنوك الإسلامية المصرية، **وهنا يمكن اشتقاق الفرض الثاني " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي في البنوك الإسلامية ".**

٣/٢ المجموعة الثالثة: أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي.

اتجه Haider, N., et al.,(2015) إلى دراسة تأثير آليات الحوكمة ممثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية على عدد من البنوك الإسلامية الباكستانية في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٢ وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي لكل من حجم مجلس

الإدارة وحجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ويعد التأثير الأقوى لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي.

اتجه (Farag et al., 2018) إلي دراسة أثر هيكل المجلس المزدوج علي الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام عينة مكونة من ٩٠ مصرفاً إسلامياً في ١٣ دولة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤، وعلاقات الوكالة، وتوصلت إلى أنه كلما زاد حجم هيئة الرقابة الشرعية كلما كان الأداء المالي أفضل، وتعزز هذه النتيجة الدور الأساسي لهيئة الرقابة الشرعية في التصديق علي المنتجات والأدوات المالية المسموح بها، ووجد أيضاً دليلاً علي فرضية نطاق التشغيل فيما يتعلق بكلاً من مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية كبنوك إسلامية بأعلى درجة من العمليات المعقدة، كما وجدت أن حجم هيئة الرقابة الشرعية الأكبر قد ينتج عنه انخفاض تكاليف الوكالة، وأنه كلما زاد حجم العقود غير المقيدة زادت تكاليف الوكالة، وهذا يعني أن عقود المشاركة في الأرباح غير المقيدة هي أحد المصادر الرئيسية لعلاقات الوكالة الفريدة في البنوك الإسلامية، وتمتلك هذه الدراسة عدد من الآثار السياسية للجهات التنظيمية بما في ذلك تصميم آليات الحوكمة في البنوك الإسلامية وحركة العقود غير المقيدة.

بينما اتجه طاشكندى ،(٢٠١٩) إلى تحديد أثر أليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٢٤ مصرفا إسلاميا في خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦، من خلال تحليل نماذج السلاسل الزمنية، وبالاعتماد على مقاييس الربحية ممثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، توصل إلى أن عدد أعضاء مجلس الهيئة الشرعية تؤثر إيجابيا على ربحية المصارف الإسلامية، بينما يؤثر كلا من حجم مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة سلبا على الربحية، كما أظهرت النتائج أن حجم المصرف ونسبة كفاية رأس المال والسيولة النقدية، ومعدل الفائدة تمثل محددات إيجابية على ربحية المصارف الإسلامية .

وتناولت **Fatmawati et al., (2020)** دراسة الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية بتحليل ومقارنة قوانين الحوكمة الشرعية الوطنية والدولية عبر ١١ دولة والتقارير السنوية لأكبر بنك إسلامي قائم بذاته في كل من هذه البلدان، وبالاعتماد علي إطار نظرية الممارسة، تحدد هذه الدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الدول في ممارسات الحوكمة الشرعية وممارسيها والتطبيق العملي، وفيما يتعلق بالممارسات، وجد أن الدول التي خضعت للدراسة تبنت مناهج مختلفة، أي مناهج صارمة أو معتدلة أو مرنة في تطوير أنظمة هياكل وعمليات الحوكمة الشرعية، ويؤثر النهج الذي تتخذه كل بلد بدوره علي ممارسي الحوكمة الشرعية والممارسات العملية علي المستوي المؤسسي إلي حد ما، علي وجه التحديد، البنوك الإسلامية في البلدان التي تنتمي إلي مجموعات معتدلة ومرنة أكثر تنوعاً من حيث ممارسي الحوكمة الشرعية بالإضافة إلي التطبيق العملي (الأنشطة أو العمليات) لضمان التوافق مع الشريعة الإسلامية بالمقارنة مع نظرائهم في البلدان ذات اللوائح الصارمة، ويمكن أن يعزز تحليل ممارسات الحوكمة الشرعية الحالية في هذه البلدان فهماً أكثر في معالجة القضايا الحرجة بسبب الظروف المختلفة، لذلك يمكن لنتائج هذه الدراسة توفير المعلومات الملائمة لكل من المنظمين والممارسين لتحسين ممارسات الحوكمة الشرعية في الصناعة المصرفية الإسلامية.

بينما هدفت **(Raouf & Ahmed, 2020)**إلي دراسة الدور المحدد للحوكمة في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك، ومن خلال جمع البيانات باليد، تطور مؤشر حوكمة المخاطر (RGI) لقياس قوة هياكل حوكمة المخاطر ثم فحص تأثيرها علي أربعة مؤشرات مالية رئيسية للاستقرار المالي للبنوك التقليدية والإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، وتشير نتائج نماذج اللوحات الديناميكية التي تستخدم طريقة (GMM) ذات الخطوتين إلي أن حوكمة المخاطر تساهم بشكل كبير في تعزيز مقاييس الاستقرار المالي الرئيسية، ووجد أن مؤشر حوكمة المخاطر (RGI) للبنوك الإسلامية أصغر من نظيراتها التقليدية، وتشير نتائج الانحدار إلي أن حوكمة المخاطر في البنوك الإسلامية لها تأثير سلبي علي مؤشرات الاستقرار، في حين أن نماذج الأعمال في البنوك الإسلامية لديها مميزات يمكن أن تعزز الاستقرار، بينما يحتمل أن ينفي سوء حوكمة المخاطر هذه المميزات الإيجابية.

هدفت**(Safiullah, 2020)** إلي دراسة أثر آليات الحوكمة المزدوجة في البنوك الإسلامية (مجلس الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة) علي الكفاءة الفنية، وما إذا كان تأثير آليات الحوكمة هذه يختلف بين الأوقات العادية وفترة الأزمات المالية العالمية، وبينت النتائج أن هيئة الرقابة الشرعية تساهم في تقليص عدم الكفاءة الفنية للبنوك الإسلامية، وتحقق كلاً من حوكمة مجلس الرقابة الشرعية وحوكمة مجلس الإدارة مكاسب إضافية في الكفاءة للبنوك الإسلامية خلال فترة الأزمات المالية العالمية، ولكن التأثير أكثر وضوحاً لحوكمة مجلس الرقابة الشرعية.

ويلاحظ على الدراسات السابقة، وجود تأثير لآليات الحوكمة على الأداء المالي فاتجه عدد من الدراسات (Farag et al., 2018; Fatmawati et al., 2020;Safiullah,2020) إلى تأثير مجلس الإدارة ومجلس الرقابة الشرعية على الأداء المالي، واتجهت (Haider et al., 2015) إلى تأثير حجم مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي، بينما توصلت (Raouf & Ahmed,2020) إلى وجود علاقة عكسية بين حوكمة المخاطر في البنوك الإسلامية والأداء المالي، ومع تزايد الاهتمام بدور لجنة المراجعة وخصائصها من خبرة واستقلالية الأعضاء ووجود خبير شرعي فيها وحجم لجنة المراجعة ، وبالتالي **يمكن اشتقاق الفرض الثالث "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية".**

ومع اصدار دليل الحوكمة المصرى في ٢٠١٦، وتزايد الاهتمام بدور لجان المراجعة يمكن اشتقاق الفرض الرابع كالآتي:" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية ".

٣ـ الدراسة التطبيقية: تعتمد الدراسة التطبيقية على كل من:

١/٣ مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات.

٢/٣ متغيرات الدراسة.

٣/٣ نموذج البحث

٤/٣ اختبار الفروض إحصائيا.

١/٣ مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على البنوك الإسلامية المدرجة في البورصة، بينما اعتمدت الدراسة على البنوك الإسلامية المصرية الثلاثة وعدد من البنوك السعودية والأردنية المدرجة في البورصة، وتم اختيار العينة في ضوء الاعتبارات الآتية:

- اختيار البنوك المصرية الإسلامية فقط دون البنوك التجارية التي لها فروع للمعاملات الإسلامية، وبالتالي تم إدراج البنوك الإسلامية المصرية الثلاث في العينة.

- اختيار عينة من البنوك الإسلامية السعودية، فوفقاً لتقرير القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية العالمية لعام ٢٠١٦ .Ernst, & Young. (2016)، برزت المملكة العربية السعودية باعتبارها سوق الأصول الأكثر أهمية في دول مجلس التعاون الخليجي وفي مختلف أنحاء العالم، وكانت لها محلياً، أعلى حصة من أصول البنك الدولي، كما تأتى في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي المهتمة بالتمويل الإسلامي حيث تستحوذ على ٤٦,٥% من إجمالي الأصول المصرفية في المنطقة.

- اختيار عينة من البنوك الأردنية وذلك لتميزها بأداء البنوك الإسلامية وتطبيق معايير المؤسسات المالية الإسلامية بها كمثال للبنوك العربية الإسلامية في آسيا.

- تم الاعتماد على عينة بعدد ٨ بنوك إسلامية، ويتوافق أو يقترب هذا العدد مع العديد من الدراسات السابقة مثل Hassan and Harahaq,2010;Amran et al., 2017;Haniffa and Hudaib,2007)) والتي اعتمدت على عينة من ٦- ٧ بنوك إسلامية عند الدراسة.

- اعتمدت الباحثة على التقارير المالية السنويه للبنوك الإسلامية محل العينة، وتقارير المسئولية الاجتماعية المتاحة، وتقارير لجنة المراجعة، كذلك المواقع الالكترونية للبنوك خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠١٩).

٢/٣ منهجية البحث:

من أجل استكشاف ممارسات الإفصاح للبنوك الإسلامية في العينة، تم استخدام طريقة تحليل المحتوى كما اعتمدت عليه العديد من الدراسات السابقة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية (Maali et al., 2006; Haniffa and Hudaib, 2007; Abdul Rahman et al., 2010; Hassan and Harahap, 2010; Aribi and Gao, 2012).

٣/٣ متغيرات الدراسة:

١/٣/٣ المتغير التابع: الأداء المالي ويتحدد بالمؤشرات التالية: تعتمد الباحثة على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية لاعتماد عدد من الدراسات (طاشكندى ،٢٠١٩ Mallin and Michelon, 2011; McWilliams and Siegel,2001) عليهم:

- معدل العائد على الأصول: مدى قدرة الأصول على توليد الأرباح = صافي الأرباح ÷ مجموع الأصول. - معدل العائد على حقوق الملكية: مدى قدرة أموال البنك الخاصة على تحقيق عوائد = حقوق الملكية ÷ مجموع الأصول

٢/٣/٣ المتغير المستقل:

أ- خصائص **لجنة المراجعة: وتتحدد وفقا للدراسات السابقة كالآتي:**

- استقلالية لجنة المراجعة: ويقاس استقلال لجنة المراجعة بنسبة عدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضائها أو قد يعبر عنها بمتغير وهمي يأخذ القيم ١ – في حالة تشكيلها من ١٠٠ % من الأعضاء المستقلين، وصفر – في غير ذلك.

- حجم لجنة المراجعة: لا يوجد حجم محدد للجنة المراجعة، فكلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما زادت قدرتهم على الإشراف على أداء الإدارات التنفيذية وتقييم أدائها وزادت قوتهم في مواجهة الإدارة التنفيذية وبالتالي يصعب على الإدارة ممارسة الضغوط عليهم (Chen & Zhou, 2007, Felo et al, 2003)

- عدد اجتماعات لجنة المراجعة: وتتحدد بعدد مرات الاجتماع للجنة المراجعة السنوي، والتي تتحدد باجتماع كل ٣ شهور (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦، Hassan et al, (Kikhia, 2014; Abbott et al, 2003; Khlif & Samaha, 2016; Chen 2017; & Zhou, 2007; al-Matari et al, 2012)

- خبرة أعضاء لجنة المراجعة: كلما زاد عدد الأعضاء ذو الخبرات المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة كلما أصبحت أكثر فعالية، ومن ذلك فقد جرت العادة من قبل العديد من الباحثين على قياس خبرة لجنة المراجعة من خلال نسبة عدد الأعضاء ذوي الخبرات المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضائها، أو عند وجود خبير مالي يأخذ الرقم ١، وإذا لم يوجد يأخذ الرقم صفر.

- وجود خبير شرعي في لجنة المراجعة: يتحدد وجود خبير شرعي بمدى التأهيل العلمي للعضو في لجنة المراجعة يأخذ الرقم ١ إذا كان مؤهل عالي وتم تدريبه على أصول الشريعة الإسلامية، ٢ إذا كان مؤهله العلمي الأساسي في الشريعة الإسلامية، ٣ على قدر من الدرجة العلمية في الشريعة الإسلامية ماجيستير أو دكتوراه.

ب- **الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية** ويتم تحديد درجة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية باستخدام تحليل المحتوى لعدد من المؤشرات، مرفقه بالملاحق.

٣/٣/٣ المتغيرات الرقابية: وتتحدد المتغيرات الرقابية في ضوء الدراسات السابقة Ramzan et al., 2021; Mallin and Michelon, 2011; Al-Tuwaijri et al., 2004 ;Brammer et al., 2006; McWilliams and Siegel, 2001 كالآتي:

- **حجم البنك:** اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

-**عمر البنك:** اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات البنك منذ التأسيس.

٤/٣ صياغة نماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة:

٣/ ١/٤ نموذج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة:

يتنبأ الفرض الإحصائي الأول للدراسة بالتعرف على مستوى الفروق الجوهرية بين مستويات الإفصاح المحاسبي للبنوك المدرجة بعينة الدراسة، ومن ثم يمكن للباحثة إجراء اختبار الفروق الجوهرية (Paired sample T-test) ولاسيما في ظل اختلاف بيئة البنوك المدرجة بالعينة فجزء منها بالدول العربية والآخر في جمهورية مصر العربية، ومن ثم يمكن للباحثة توضيح نموذج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة على النحو التالي:

$$H1: CSR \neq CSR\ (Arab) \quad (1)$$

٣/ ٢/٤ نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

يتنبأ الفرض الإحصائي الثاني للدراسة بتحليل أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك المدرجة بعينة الدراسة، ومن ثم يمكن للباحثة توضيح نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على النحو التالي:

$$FP = \beta 0 + \beta 1\ \text{Aggregated CSR} + \beta 2\ \text{Size} + \beta 3\ \text{Age} + \varepsilon \quad (2)$$

حيث أن:

FP = الأداء المالي ويمكن قياسه بأحد متغيرين أما العائد على الأصول (ROA) أو من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE)؛

Aggregated CSR = مستوى الإفصاح الإجمالي لكافة العناصر المدرجة بأبعاد المؤشر؛

Size = لوغاريتم القيمة الدفترية لإجمالي الأصول للفترة؛

Age = اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات تأسيس البنك.

٣/٤/٣ نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة:

لغرض تحليل دور لجنة المراجعة في تطوير الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، قامت الباحثة بتحليل أثر لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية المدرجة بعينة الدراسة وذلك من خلال الفرض الإحصائي الثالث للدراسة. وبالتالي، يمكن صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على النحو التالي:

$$\text{Aggregated CSR} = \beta 0 + \beta 1\ \text{AC. Size} + \beta 2\ \text{AC. Ind} + \beta 3\ \text{AC. Fin} + \beta 4\ \text{AC. Islamic} + \beta 5\ \text{AC. Meet} + \beta 6\ \text{Size} + \beta 7\ \text{Age} + \varepsilon \quad (3)$$

حيث أن:

AC. Size = عدد أعضاء لجنة المراجعة؛

AC. Ind = استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، وهي متغير وهمي يأخذ القيمة ١ اذا تبين وجود أحدهما تنفيذي والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛

AC. Fin = وجود خبير مالي بلجنة المراجعة، وهي متغير وهمي يأخذ القيمة ١ اذا تبين وجود أحدهما خبير مالي والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛

AC. Islamic = وجود احد أفراد لجنة المراجعة شرعي، وهي متغير متدرج يأخذ القيمة ١ اذا تبين وجود أحدهما حاصل على احدى الدورات الشرعية والقيمة ٢ اذا حصل أحدهما على مؤهل شرعي، والقيمة ٣ اذا حصل أحدهما على دكتوراه شرعية، والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛

AC. Meet = عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة خلال السنة.

وقد تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

٤/٤/٣ نموذج اختبار الفرض الإحصائي الرابع للدراسة:

أ- **<u>نموذج اختبار الفرض الاحصائي الرابع للدراسة:</u>**

يحاول الفرض الاحصائي الرابع للدراسة تحليل دور لجان المراجعة في تعديل العلاقة التأثيرية بين الافصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي، ومن ثم يمكن للباحثة صياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الرابع للدراسة باستخدام لجان المراجعة كمتغير معدل للعلاقة على النحو التالي:

$$FP = \beta0 + \beta1 \text{ Aggregated CSR} * \text{AC. Fin} + \beta4 \text{ Aggregated CSR} * \text{AC. Islamic} + \beta5 \text{ Aggregated CSR} * \text{AC. Meet} + \beta7 \text{ Age} + \varepsilon \quad (4)$$

<u>حيث أن:</u> قد تم تعريف كافة المتغيرات فيما سبق.

٥/٣ التحليل الوصفي للمتوسط المرجح لأبعاد الإفصاح الثمانية لكل بنك:

أسفرت نتائج قياس مؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية عن اختلاف مستويات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية من بنك لآخر، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف بيئة عمل كل بنك عن على حدة، وقد ظهرت هذه الاختلافات في كل بعد من الأبعاد الثمانية لمستوى الإفصاح المحاسبي، أما على المستوى الإجمالي فقد ظهرت هذه الاختلافات أيضاً في كل من المتوسط المرجح لمستوى الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية لكل بنك، وأيضاً في إجمالي مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية. ويمكن للباحثة توضيح تلك النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١): مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية لعينة الدراسة

البنك	D1	D2	D3	D4	D5	D6	D7	D8	Weighted CSR	Aggregated CSR
البنك العربي الاسلامي (الأردن)	100.00%	100.00%	91.67%	60.00%	85.71%	88.89%	75.00%	71.43%	84.09%	85.71%
بنك أبو ظبي	100.0%	64.29%	16.67%	100.00%	57.14%	55.56%	58.33%	14.29%	58.28%	52.86%
بنك الانماء	75.00%	71.43%	53.33%	48.0%	28.57%	55.56%	65. 0%	54.29%	56.40%	57.71%
بنك البركة	100.0%	85.71%	66.67%	100.0%	28.57%	22.22%	50. 0%	71.43%	65.58%	62.86%
بنك البلاد العربي (السعودي)	100.0%	100. 0%	100.00%	60.0%	42.86%	77.78%	75. 0%	57.14%	76.60%	80.00%
بنك الراجحي	100.0%	71.43%	0.00%	0.00%	57.14%	22.22%	50.0%	71.43%	46.53%	44.29%
بنك فيصل الاسلامي	100.0%	50.0%	41.67%	.00%	42.86%	11.11%	33.33%	0.00%	34.87%	34.29%
بنك الصفوة	100.0%	92.86%	83.33%	80.0%	51.43%	88.89%	90.0%	85.71%	84.03%	84.86%
متوسط الإفصاح لكل بعد	96.88%	79.47%	56.67%	56.0%	49.29%	52.78%	62.08%	53.22%	63.30%	62.82%

يتعلق البعد الأول من مؤشر الإفصاح المحاسبي (D1) الخاص بالسلوك الأخلاقي الإسلامي وبناء العلاقات الجيدة مع العملاء، ويلاحظ أن جميع البنوك المدرجة بعينة الدراسة تفصح عنها بنسبة ١٠٠ % وذلك باستثناء بنك الإنماء الذي يفصح عنها بنسبة ٧٥% فقط، بينما يتعلق البعد الثاني (D2) الخاص بالحوكمة الجيدة ويتميز في هذا البعد البنك العربي الإسلامي في الأردن وبنك البلاد العربي السعودي حيث حصلا على نسبة ١٠٠% من الإفصاح فيه ويليهم بنك الصفوة وبنك البركة حيث حصلا على نسبة ٩٢,٨٦%، ٨٥,٧١% على التوالي، كما تساوى بنك الإنماء مع بنك الراجحي في ذلك وحصلا على نسبة ٧١,٤٣%، وأخيراً بنك أبو ظبي حصل على ٦٤,٢٩% وبنك فيصل الإسلامي ٥٠% وهما نسبة ضعيفة مقارنة ببقية العينة.

أما البعد الثالث(D3) فيتعلق بهيئة الرقابة الشرعية وقد تضاربت فيه النتائج بشكل واضح فعلى الرغم من تحقيق بنك البلاد العربي السعودي ١٠٠% لم يحصل بنك فيصل الإسلامي على أي نسبة فيه، كما تميز البنك العربي الإسلامي في الأردن وبنك الصفوة في هذا البعد حيث حققا ٩١,٦٧%، ٨٣,٣٣% على التوالي، كما انخفضت نسب الإفصاح عن هذا البعد في البنوك الأخرى المتمثلة في: بنك البركة، بنك الإنماء، بنك فيصل الإسلامي، بنك أبو ظبي حيث حققوا ٦٦,٦٧%، ٥٣,٣٣%، ٤١,٦٧%، ١٦,٦٧% على التوالي.

أما البعد الرابع(D4) فيتعلق بالمنتجات والخدمات القانونية بدون فوائد، وفيه أيضاً تضاربت النتائج حيث تميز بنكي البركة وبنك أبو ظبي وحصلا على نسبة ١٠٠% بينما لم يحقق بنكي الراجحي وفيصل الإسلامي أي نسب إفصاح فيه، أما البنوك الأخرى المتمثلة في بنك الصفوة وبنك البلاد العربي الإسلامي والبنك العربي الإسلامي في الأردن وبنك الإنماء فقد حصلت على نسب إفصاح ٨٠%، ٦٠%، ٦٠%، ٤٨%.

وفيما يتعلق بالبعد الخامس(D5) المتعلق بالبيئة فيلاحظ انخفاض النسب بشكل عام باستثناء البنك العربي الإسلامي في الأردن الذي تميز في ذلك وحقق نسبة ٨٥,٧١% أما بقية البنوك المتمثلة فقد حصلت على نسب إفصاح: ٥٧,١٤%، ٥٧,١٤%، ٥١,٤٣%، ٤٢,٨٦%، ٤٢,٨٦%، ٢٨,٥٧%، ٢٨,٥٧% وذلك لكل من: بنك أبو ظبي، وبنك البلاد العربي الإسلامي، بنك الصفوة، بنك البلاد العربي السعودي، بنك فيصل الإسلامي، بنك الإنماء، بنك البركة على التوالي.

أما البعد السادس(D6) الخاص بالموظفين فيلاحظ أن نسب الإفصاح فيه متوسطة بشكل عام حيث تميزت البنوك البنك العربي الإسلامي في الأردن، وبنك الصفوة، وبنك البلاد العربي السعودي بنسب إفصاح ٨٨,٨٩%، ٨٨,٨٩%، ٧٧,٧٨% كما تساوى نسب إفصاح بنك أبو ظبي وبنك الإنماء بما يبلغ ٥٥,٥٦% وهي نسبة متوسطة، بينما انخفضت نسب الإفصاح عند بقية العينة بنسب ٢٢,٢٢%، ١١,١١% لكل من بنك البركة، بنك الراجحي، وبنك فيصل الإسلامي.

أما البعد السابع(D7) الخاص باستراتيجية التنمية الاجتماعية فيلاحظ ارتفاع نسب الإفصاح المحاسبي فيها بشكل عام باستثناء بنك فيصل الإسلامي حيث حصل على ٣٣,٣٣%، أما بقية البنوك فقد حصلت على ٩٠%، ٧٥%، ٧٥%، ٦٥%، ٥٨,٣٣%، ٥٠%، ٥٠% وذلك لكل من: بنك الصفوة، وبنك العربي الإسلامي في الأردن، وبنك البلاد العربي السعودي، بنك الإنماء، بنك أبو ظبي، بنك البركة، بنك الراجحي.

أما البعد الثامن والأخير(D8) الخاص بالبحث والتطوير فقد تضاربت فيه النتائج فعلى الرغم من ارتفاع نسب الإفصاح المحاسبي لكل من بنك الصفوة، والبنك العربي الإسلامي في الأردن، وبنك البركة، وبنك الراجحي، بنسب ٨٥,٧١%، ٧١,٤٣%، ٧١,٤٣%، ٧١,٤٣% على التوالي. كما بلغت مستويات الإفصاح المتوسطة في كل من بنك البلاد العربي السعودي وبنك الإنماء وذلك بنسب ٥٧,١٤%، ٥٤,٢٩%. كما انخفضت نسب الإفصاح في بنك أبو ظبي وبنك فيصل الإسلامي بنسب ١٤,٢٩%، صفر على التوالي.

أما على مستوى الأبعاد بشكل إجمالي فيتبين للباحثة أن البعد الأول من مؤشر الإفصاح المحاسبي (D1) الخاص بالسلوك الأخلاقي الإسلامي وبناء العلاقات الجيدة مع العملاء في المركز الأول بنسبة ٩٦,٨٨% وهو مالا يتفق مع دراسة Haniffa and Hudaib, (2007) والتي توصلت إلى ضعف مستوى الإفصاح الأخلاقي عن المستوى القياسي في منطقة الخليج العربي ويمكن تبريره بالفاصل الزمنى بين الدراستين، أما البعد الثاني (D2) الخاص بالحوكمة الجيدة في المركز الثاني بنسبة ٧٩,٤٧%، ويحتل البعد السابع(D7) الخاص باستراتيجية التنمية الاجتماعية المركز الثالث بنسبة ٦٢,٠٨%، ويحتل البعد الثالث(D3) الخاص بهيئة الرقابة الشرعية المركز الرابع بنسبة ٥٦,٦٧%، ويحتل البعد الرابع(D4) الخاص بالمنتجات والخدمات القانونية بدون فوائد المركز الخامس بنسبة ٥٦%، ويحتل البعد الثامن(D8) الخاص بالبحث والتطوير المركز السادس بنسبة ٥٣,٢٢%، ويحتل البعد السادس(D6) الخاص بالموظفين المركز السابع بنسبة ٥٢,٧٨%، وأخيراً البعد الخامس(D5) المتعلق بالبيئة يحتل المركز الثامن والأخير بنسبة ٤٩,٢٩% وهو ما يتفق مع دراسة كلا من Amran, et al.,2017; Mallin et al., 2014; Kamla (2007) وبشكل عام يتضح للباحثة تراوح النسبة حول المتوسط في أبعاد مؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ما يتطلب إلى أهمية التوجه لضرورة الإلزام بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

أما في البيئة المصرية يتضح ضعف التزام البنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك الإسلامية العربية السعودية والأردنية في مؤشرات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية الثمانية ماعدا المستوى الأخلاقي حيث نجد أن البنوك الإسلامية المصرية الثلاث وعلى الأخص بنك فيصل الإسلامي وبنك أبو ظبي حققت أقل نسب في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية مقارنة بالبنوك الإسلامية الأخرى.

٦/٣ الإحصاءات الوصفية:

تعبر الإحصاءات الوصفية عن طبيعة وشكل عينة الدراسة ومدى صلاحية العينة لمقارنة نتائج الدراسة الحالية بالدراسات الأخرى ذات الصلة، وبالتالي قامت الباحثة بإجراء الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لعرض طبيعة وشكل عينة الدراسة الحالية، وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول التالي:

جدول رقم (٢): الإحصاءات الوصفية

Variables	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	
						Statistic	Std. Error
Aggregated CSR	40	34.29%	87.14%	62.82%	18.26%	-.067	.374
Weighted CSR	40	34.87%	85.99%	63.30%	16.84%	-.220	.374
ROE	40	.00001139	.16052742	.02658550	.03623099	2.872	.374
ROA	40	.02454056	22.34487331	.76789613	3.52109015	6.209	.374
AC.Size	40	3.0	8.0	3.550	1.0115	2.595	.374
AC.Ind	40	1.0	1.0	1.000	.0000	.	.
AC.Fin	40	.0	1.0	.875	.3349	-2.357	.374
AC.Islamic	40	.0	1.0	.250	.4385	1.200	.374
AC.Meet	40	.0	11.0	5.725	2.9956	-.341	.374
Size	40	16.9762599	24.64085283	19.59650084	1.84197904	.675	.374
Age	40	2.07944154	4.02535169	3.14670568	.61525053	-.309	.374
Valid N (listwise)	40						

يتبين للباحثة من خلال الجدول السابق للإحصاءات الوصفية وجود مجموعة من الملاحظات التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: اقتراب المتوسط المرجح لمستوى الإفصاح المحاسبي مع إجمالي مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية لعينة الدراسة، كما يبلغ الوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ٦٢,٨٢% وهي نسبة مرتفعة وتشير إلى اهتمام العينة بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، كما تقترب هذه النسبة مع نظيرتها بدراسات Hassan and Harahap,(2010) والتي تتراوح من (٢٠%-٨٠ %) ، بينما لم تتفق مع دراسة Farook, 2011; Platonova, 2014 والتي أشارت إلى ضعف النسبة .

ثانياً: يتبين انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول(ROA) حيث يبلغ الوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية ٢,٦٦% ويتراوح ما بين صفر و١٦% ومن ثم فهو يشير إلى اقتراب العينة بشكل عام من الحدود الدنيا، كما يبلغ الوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول ٠,٧٦ ويتراوح ما بين ٠,٠٣ و٢٢,٣ وهو ما يشير إلى اقتراب العينة من الحدود الدنيا أيضاً، والجدير بالذكر أن هذه النتائج تتفق مع نظيرتها بدراسات Platonova,(2018); Ramzan et al.,(2021); Mallin et al., (2014); Farag, et al., (2018.

ثالثاً: ارتفاع الوسط الحسابي للمتغيرات الخاصة بلجنة المراجعة بشكل عام باستثناء حجم لجنة المراجعة، والخبرة الشرعية لأعضاء لجنة المراجعة حيث يبلغ الوسط الحسابي للمتغير الخاص بحجم لجنة المراجعة ٣,٥ وهو يتراوح بين ٣ و٨، كما يبلغ الوسط الحسابي للخبرة الشرعية ٠,٢٥ وهي تتراوح بين صفر وواحد، وكلاهما يتقرب من الحدود الدنيا. بينما ترتفع الوسط الحسابي لبقية المتغيرات حيث يبلغ الوسط الحسابي لاستقلالية لجنة المراجعة ١ وهو يتراوح بين صفر وواحد، كما يبلغ الوسط الحسابي للخبرة المالية للجنة المراجعة ٠,٨٧٥ وهي تتراوح بين بين صفر وواحد، وأخيراً يبلغ الوسط الحسابي لاجتماعات لجنة المراجعة ٥,٧٣ وهي تتراوح بين صفر و١١، والجدير بالذكر اتفاق هذه النتائج مع نظيرتها بالدراسات الأخرى ذات الصلة.

رابعاً: انخفاض مستوى الانحراف المعياري لكافة متغيرات الدراسة يشير إلى اعتدالية البيانات بشكل عام حول وسطها الحسابي.

واستناداً إلى العرض السابق يتبين للباحثة صلاحية نتائج الدراسة الحالية للمقارنة بالدراسات السابق ذكرها ذات الصلة.

٧/٣ مصفوفة ارتباط بيرسون:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل ووجود الدور المعدل للجنة المراجعة وأثره على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي. وبالتالي، يمكن للباحثة تشغيل مصفوفة ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بنماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الازدواج الخطي بين تلك المتغيرات. بالإضافة إلى قيام الباحثة بقياس معامل VIF للتأكيد على عدم تواجد أياً من مشاكل الازدواج الخطي. وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول التالي:

جدول رقم (٣): مصفوفة ارتباط بيرسون

	Aggregated CSR	ROE	ROA	AC.N	AC.Ind	AC.Fin	AC.Islamic	AC.Meet	Size	Age
Aggregated CSR	1									
ROE	0.085	1								
ROA	0.008	0.580**	1							
AC.Size	0.173	0.092	0.077	1						
AC.Ind	0.038	0.032	0.043	0.016	1					
AC.Fin	0.598**	0.097	0.064	0.208	0.227	1				
AC.Islamic	0.719**	-0.276	-0.111	-0.145	0.211	0.218	1			
AC.Meet	0.601**	0.161	0.012	0.220	0.315	0.732**	0.385*	1		
Size	0.410**	0.458**	0.297	0.087	0.231	0.300	0.477**	0.516**	1	
Age	0.084	0.213	0.144	0.192	0.361	-0.305	0.488**	0.224	0.655**	1

ويتضح لدى الباحثة من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول السابق عدم وجود علاقة معنوية بين أياً من المتغيرات حيث أنه لا يوجد معامل ارتباط أعلى من ٠,٨، وهو ما يشير إلى صحة الفروض الإحصائية للدراسة بشكل مبدئي وعدم وجود أي مشكلة تتعلق بالازدواج الخطي.

وعلاوة على ذلك يتبين وجود علاقة طردية بين كل من مستوى الإفصاح الإجمالي عن المسئولية الاجتماعية (كمتغير مستقل) والأداء المالي متمثلاً في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية (كمتغيرات تابعة)، كما يتبين أيضاً وجود علاقة طردية بين كافة متغيرات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإجمالي عن المسئولية الاجتماعية.

وبشكل عام، لا يمكن للباحثة التسليم بصحة هذه النتيجة المبدئية حتى يتم اختبار الفروض، وذلك للوقوف على مستوى معنوية هذه العلاقات الارتباطية ومستوى معنوية نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة.

٨/٣ نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة:

تسعى الباحثة في هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة وفقاً لنماذج اختبار الفروض الموضحة في جزء سابق من هذه الدراسة، وبالتالي يمكن توضيح نتائج اختبار فروض الدراسة من خلال اتباع الأسلوب الملائم لتحليل نتيجة كل فرض وذلك على النحو التالي:

١/٨/٣ نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة:

ينص الفرض الإحصائي الأول للدراسة على "يوجد اختلاف معنوي بين البنوك الإسلامية محل العينة في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية" ولاختبار هذا الفرض والوصول إلى النتائج يمكن للباحثة استخدام اختبار (Paired sample T-test) وذلك للوصول إلى مستوى الفروق الجوهرية، وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول التالي:

جدول رقم (٤): نتيجة اختبار الفروق الجوهرية للعينات المقارنة

		Paired Differences					T	Df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	البنوك العربية- البنوك المصرية	3.58%	16.05%	6.07%	-11.27%	18.42%	3.59	6	.007

يتبين للباحثة من نتائج الجدول السابق معنوية قيمة t المحسوبة حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٥% وهو ما يشير إلى وجود فروق جوهرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك العربية والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك المصرية، ونظراً لأن قيمة T المحسوبة تحمل إشارة موجبة فهو ما يشير إلى أن الفروق طردية أي أن البنوك العربية أكثر

التزاماً بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية من البنوك المصرية الأخرى، أي يوجد اختلاف بين البنوك الإسلامية في مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهو ما يتفق مع دراسة كل من Haniffa and Hudaib, (2007); Farook et al.,(2011) ، وتأسيساً على ذلك، يمكن للباحثة قبول الفرض الإحصائي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي بأنه " يوجد اختلاف معنوي بين البنوك الإسلامية في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية".

٢/٨/٣ نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

ينص الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي في البنوك الإسلامية"، ولاختبار هذا الفرض والوصول إلى النتائج يمكن للباحثة استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) وذلك من خلال تشغيل نموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (٢) سالف الذكر، وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول التالي:

جدول رقم (٥): نتيجة تحليل الانحدار المتعدد للفرض الثاني

Variables	Dependent Variable: ROE			Dependent Variable: ROA		
	β Coef.	t-stat.	P-value	β Coef.	t-stat.	P-value
Cons.	0.142	2.418	0.021	6.823	1.092	0.282
Aggregated CSR	0.076	2.308	0.027	5.124	2.462	0.002
Size	-0.007	-1.675	0.103	-0.459	-1.001	0.324
Age	-0.007	-0.585	0.562	-0.090	-0.072	0.943
N	40			40		
Vif (Max)	2.251			2.251		
R^2	47.90%			28.40%		

يتبين للباحثة من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ٤٧,٩%، ٢٨,٤% على التوالي وهي نسبة تقترب من نظيرتها بدراسات من Platonova,(2014,2018); Ramzan et al.,(2021); Mallin et al., (2014)، وتشير تلك النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (٢) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في الأداء المالي شاملاً معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول بنسبة ٤٧,٩%، ٢٨,٤% على التوالي. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفروض رقم (٢) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، كما يتبين للباحثة معنوية المتغير المستقل Aggregated CSR الخاص بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية حيث أن (t-stat.= 2.308, 2.462 > 2; Sig.= 0.027, 0.002 <.05) كما يتبين أنه يحمل إشارة موجبة، ومن ثم يتبين أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية له تأثير طردي على الأداء المالي لكلٍ من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، أي أن زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يؤدي إلى تحقيق أداء مالي أفضل.

وبشكل عام، تشير تلك النتائج إلى أن زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يشير إلى اهتمام البنك بإشباع الرغبات الاجتماعية للعديد من الأطراف ذوي المصلحة المهتمين بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهو ما يؤدي إلى تحسين سمعة المنشأة ومن ثم تحقيق أداء مالي أفضل للشركة وهو ما يتفق مع دراسات على ضعف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، واتجاه البنوك الإسلامية إلى الإفصاح عن البنود الإلزامية فقط دون البنود الاختيارية مثل دراسة Mallin et al., (2014)، كما اتفقت كل من (Platonova, 2014,2018); Ramzan et al.,(2021); Mallin et al., (2014) إلى وجود تأثير للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية على الأداء المالي، ولا تتفق مع دراسة Platonova et al.,2018 على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد الفردية لمؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات والمقياس الحالي للأداء المالي باستثناء "الرؤية والرسالة" و"المنتجات والخدمات، وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحثة قبول الفرض البديل الثاني للدراسة ورفض الفرض العدم على النحو التالي بأنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية علي الأداء المالي في البنوك الإسلامية ".

٣/٨/٣ نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة:

ينص الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية" ولاختبار هذا الفرض والوصول إلى النتائج يمكن للباحثة استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) وذلك من خلال تشغيل نموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (٣) سالف الذكر. وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول التالي:

جدول رقم (٦): نتيجة تحليل الانحدار المتعدد للفرض الثالث

Variables	Dependent Variable: Aggregated CSR		
	β Coef.	t-stat.	P-value
Cons.	-0.021	-0.392	0.698
AC. Size	0.014	1.910	0.065
AC. Ind	0.012	0.235	0.321
AC. Fin	0.077	2.469	0.019
AC. Islamic	0.080	4.435	0.000
AC. Meet	0.001	2.485	0.031
Size	-0.003	-0.711	0.482
Age	-0.011	-0.479	0.635
N	40		
Vif (Max)	5.68		
R^2	66.58%		

يتبين للباحثة من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٦٦,٥٨% وهي نسبة تقترب من نظيرتها بدراسة Haider, N., et al.,(2015) وتشير

تلك النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (٣) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بنسبة ٦٦,٥٨%. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفروض رقم (٣) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين للباحثة معنوية بعض المتغيرات المستقلة الخاصة بلجنة المراجعة والمتمثلة في AC.Fin, AC.Islamic, AC.Meet الخاص التخصص المالي لأحد أعضاء لجنة المراجعة واتفق مع Dezoort et al., 2003، وجود خبير شرعي بها، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، حيث أن (t-stat.= 2.469, 4.435, 2.485 > 2; Sig.= 0.019, 0.000, 0.031 <.05) كما يتبين أنها جميعاً تحمل إشارة موجبة، ومن ثم يتبين أن عدد من خصائص لجنة المراجعة لها تأثير طردي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، أي أن زيادة الدور الرقابي للخصائص المتعلقة بلجنة المراجعة تؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، بينما الاستقلالية ليس لها تأثير معنوي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهو ما يتعارض مع دراسة Abbott et al., 2000;Beasley et al., 2000، وكذلك لا يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهو ما يتعارض مع (Anderson ,2004;Zaluki and Wan Hussien,2009)، وبشكل عام، تشير تلك النتائج إلى أن زيادة الدور الرقابي لخصائص لجنة المراجعة يؤدي إلى تحقيق السعي الدؤوب لإرضاء رغبات الأطراف ذوي المصلحة المهتمين بالدور المجتمعي للشركة ومن ثم ارتفاع مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهو ما يتفق مع دراسات (Anderson ,2004 ;Zaluki and Wan Hussien,2009 ;Abbott et al., 2000;Beasley et al., 2000)

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحثة قبول الفرض البديل الثالث للدراسة ورفض الفرض العدم وبالتالي " **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية** ".

٤/٨/٣ نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الرابع للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الرابع للدراسة على " **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي في البنوك الإسلامية**" ولاختبار هذا الفرض والوصول الى النتائج يمكن للباحثة استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) وذلك من خلال تشغيل نموذج اختبار الفرض الاحصائي رقم (٤) سالف الذكر. وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول التالي:

جدول رقم (٧): نتيجة تحليل الانحدار المتعدد للفرض الرابع

Variables	Dependent Variable: ROE			Dependent Variable: ROA		
	β Coef.	t-stat.	P-value	β Coef.	t-stat.	P-value
Cons.	0.011	1.239	0.121	-2.325	-0.237	0.687
Aggregated CSR*AC.Fin	1.672	5.127	0.000	54.685	2.988	0.008
Aggregated CSR*AC.Islamic	0.416	3.782	0.002	0.921	3.124	0.003
Aggregated CSR*AC.Meet	0.157	3.451	0.001	0.685	3.468	0.002
Age	0.087	4.621	0.000	0.718	1.691	0.799
N	40			40		
Vif (Max)	3.121			3.118		
R^2	94.23%			72.66%		

يتبين للباحثة من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٩٤,٢٣%، ٧٢,٦٦% على التوالي، وتشير تلك النتائج الى أن المتغيرات المستقلة والمعدلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (٤) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في الأداء المالي شاملاً معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول بنسبة ٩٤,٢٣%، ٧٢,٦٦% على التوالي. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفروض رقم (٤) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين للباحثة معنوية المتغيرات المعدلة الخاصة بلجان المراجعة والمتمثلة في AC.Fin, AC.Islamic, AC.Meet الخاص التخصص المالي لأحد أعضاء لجنة المراجعة، وجود خبير شرعي بها، وعدد اجتماعات لجان المراجعة، حيث أن (t-stat.= 5.127, 3.782, 3.451 > 2; Sig.= 0.000, 0.002, 0.001 <.05) على التوالي فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية، كما أن (t-stat.= 2.988, 3.124, 3.468 > 2; Sig.= 0.008, 0.003, 0.002 <.05) على التوالي فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول، كما يتبين أنها جميعاً تحمل اشارة موجبة، ومن ثم يتبين أن الدور المعدل لخصائص لجان المراجعة المتمثلة في التخصص المالي لأحد أعضاء لجنة المراجعة، وجود خبير شرعي بها، وعدد اجتماعات لجان المراجعة، لها تأثير طردي في تعزيز العلاقة الطردية بين الافصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي لكلٍ من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، أي أن زيادة الدور المعدل لخصائص لجان المراجعة يؤثر طردياً على العلاقة بين مستوى الافصاح عن المسئولية الاجتماعية مما يؤدي الى تحقيق أداء مالي أفضل.

وبشكل عام، تشير تلك النتائج الى أن زيادة الدور الرقابي لخصائص لجان المراجعة يؤدي الى تحقيق السعي الدؤوب لارضاء رغبات الأطراف ذوي المصلحة المهتمين بالدور المجتمعي للشركة ومن ثم ارتفاع مستوى الافصاح عن المسئولية الاجتماعية مما يؤدي الى اشباع الرغبات الاجتماعية للعديد من الأطراف ذوي المصلحة المهتمين بالافصاح عن المسئولية الاجتماعية وهو ما يؤدي الى تحسين سمعة المنشأة ومن ثم تحقيق أداء مالي أفضل للشركة ،

ووفقا لهذه النتائج - يمكن للباحثة قبول الفرض البديل الرابع للدراسة ورفض الفرض العدم بأنه " يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة علي العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي في البنوك الإسلامية"، وهو ما اتجهت الباحثة لاختباره للوقوف على أهمية دور خصائص لجان المراجعة في البنوك الإسلامية المعدل للعلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية .

٤ـ الخلاصة والنتائج والتوصيات:

١/٤ الخلاصة والنتائج:

استهدف البحث تحديد أثر خصائص لجنة المراجعة في البنوك الإسلامية على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لهذه البنوك والأداء المالي، ولاختبار الفروض إحصائيا تم الاعتماد على عينة من ٨ بنوك إسلامية تتضمن ٣ بنوك الإسلامية المصرية فقط دون فروع المعاملات الإسلامية للبنوك المصرية وعدد من البنوك السعودية وذلك لصدارة البنوك السعودية في مجلس التعاون الخليجي في المعاملات الإسلامية المصرفية وعدد من البنوك الأردنية كمثال عن البنوك العربية ولتطبيق البنوك الإسلامية الأردنية معايير البنوك الإسلامية الصادرة عن مجلس المؤسسات المالية الإسلامية، وباستخدام تحليل المحتوى يتم تحديد ممارسات الإفصاح للبنوك الإسلامية في العينة كما اعتمدت عليه العديد من الدراسات السابقة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية (Maali et al., 2006; Haniffa and Hudaib, 2007; Abdul Rahman et al., 2010; Hassan and Harahap, 2010; Aribi and Gao, 2012) ، وباختبار الفروض الإحصائية توصلت الباحثة إلى عدة نتائج كالتالي:

- يوجد اختلاف معنوي بين البنوك الإسلامية في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وهو ما يتفق مع دراسة كل من (Haniffa and Hudaib, (2007); Farook et al.,(2011)، وتتراوح نسبة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية حول المتوسط بالنسبة لأبعاد مؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ما يتطلب إلى أهمية التوجه لضرورة الإلزام بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وفي البيئة المصرية يتضح ضعف التزام البنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك الإسلامية العربية السعودية والأردنية في مؤشرات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية الثمانية ماعدا المستوى الأخلاقي حيث نجد أن البنوك الإسلامية المصرية الثلاث وعلى الأخص بنك فيصل الإسلامي وبنك أبو ظبي حققت أقل نسب في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية مقارنة بالبنوك الإسلامية الأخرى.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية علي الأداء المالي في البنوك الإسلامية، وهو ما يشير إلى اهتمام البنك بإشباع الرغبات الاجتماعية للعديد من الأطراف ذوي المصلحة المهتمين بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهو ما يؤدي إلى تحسين سمعة المنشأة ومن ثم تحقيق أداء مالي أفضل للشركة وهو ما يتفق مع كل من Platonova,(2014,2018); Ramzan et al.,(2021); Mallin et al., (2014) بوجود تأثير للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية على الأداء المالي، ولا تتفق مع دراسة Platonova et al.,2018 التي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد الفردية لمؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية

للشركات والمقياس الحالي للأداء المالي باستثناء "الرؤية والرسالة" و"المنتجات والخدمات.

- يؤثر عدد من خصائص لجنة المراجعة (عدد اجتماعات لجنة المراجعة، الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، وجود خبير شرعي في لجنة المراجعة) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية طرديا، أي أن زيادة الدور الرقابي للخصائص المتعلقة بلجنة المراجعة تؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، بينما الاستقلالية ليس لها تأثير معنوي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهو ما يتعارض مع دراسة Abbott et al., 2000;Beasley et al., 2000، وكذلك لا يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهو ما يتعارض مع (Anderson ,2004;Zaluki and Wan Hussien,2009) .
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي في البنوك الإسلامية"، وهو ما اتجهت الباحثة لاختباره لزيادة التأكيد على دور لجنة المراجعة في البنوك الإسلامية المعدل للعلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية.

٢/٤ التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بالبنوك الإسلامية والعمل على تطويرها في ظل المعايير الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية.
- توجيه النظر لفروع المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية وعددها ١٠ بنوك، وذلك لتتوافق مع المبادئ والمعايير التي أصدرتها المؤسسات المالية الإسلامية على التطبيق السليم لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- الاهتمام بتطبيق الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية وفقا لمعايير المؤسسات المالية الإسلامية.
- الاهتمام بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وزيادة درجة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بالشكل الذي ينعكس على الأداء المالي للبنوك.
- ضرورة أن تضم لجنة المراجعة على خبير شرعي وذلك لما يحققه من تحسين كفاءة وفعالية لجنة المراجعة والذي ينعكس على الأداء المالي للبنوك الإسلامية.
- تطوير البنوك الإسلامية وزيادة عددها في البيئة المصرية لما حققته من ثبات في الأزمة المالية العالمية بالشكل الذي يؤدى إلى جذب أموال مودعين آخرين بدلا من توجه هذه المبالغ لكيانات وهمية.
- ضرورة الالتزام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية المالية الصادرة في البحرين.
- إنشاء قسم للرقابة الشرعية مركزية في البنك المركزي للرقابة على أداء البنوك الإسلامية وفروع البنوك الإسلامية.
- إلزام البنوك الإسلامية بالتوسع في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ضوء معيار ٧ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية لتأثيرها على الأداء المالي للبنوك.

٣/٤ الدراسات والبحوث المستقبلية:

- تأثير آليات الحوكمة الداخلية في البنوك الإسلامية على قيمة البنك.
- العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وجودة المراجعة الداخلية.
- تأثير آليات الحوكمة في البنوك الإسلامية على جودة التقارير المالية.
- أثر آليات الحوكمة الداخلية في البنوك الإسلامية على الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.
- الدور المعدل لهيئة الرقابة الشرعية في العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر التشغيلية وجودة المراجعة في ظل جائحة كورونا.

٥المراجع:

١/٥ المراجع باللغة العربية:

١) الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠٢٠)، " التقرير السنوي لعام ٢٠١٩، متاح على الموقع الالكترونى www.fra.gov,eg.

٢) غنيم، محمود رجب يس، (٢٠١٤)،" دور لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي: دليل ميداني من البيئة السعودية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع ٢، ص ص ٢١-٧٦.

٣) صالح، تامر محمود محمد، (٢٠٢٠)،" أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمي البنك الإسلامي – دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العربية "، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ص ١-٣٩.

٤) طاشكندى، عبد الهادي عبد الرحيم، (٢٠١٩)،" أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٦)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م٣٢، ع٣، ص ص ١٦٣-١٩٠، أكتوبر ٢٠١٩.

٥) مركز المديرين المصري، (٢٠١٦)، " الدليل المصري لحوكمة الشركات "، الإصدار الثالث، الهيئة العامة للرقابة المالية، جمهورية مصر العربية.

٦) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (٢٠١٠)،" المسئولية الاجتماعية للشركة: السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية، معيار (٧)، البحرين.

٢/٥ المراجع الأجنبية:

1) Abdeljawad. I, G. A. Oweidat and N.M. Saleh. (2020)," Aduit Committee Versus other Governance Mechanisms and The

Effect of Investment Opportunities": Eevidence from pakestine, Corporate Governance, Vol.20, No.3, Ppp.527.544.

2) Abbott,L. and S. Parker. (2000) ," Auditor Selection and Audit Committee Characteristics" , Auditing : A Journal of Practice & Theory , vol.19, No.2, pp.47-66.
3) Abbott, L. , S . Parker, G. Peters and k. Raghunandan. (2003) ,"The Association between Audit Committee Charchteristics and Audit Fees" , Auditing : A Journal of Practice & Theory , vol .22, no .2, pp.17-32 .
4) Abdullaha, W, A., Percy, Majella, b., and Stewart, J., (2015)," Determinants of voluntary corporate governance disclosure: Evidence from Islamic banks in the Southeast Asian and the Gulf Cooperation Council regions ", Journal of Contemporary Accounting & Economics, Vol.11, pp. 262–279.
5) Abul Hassan, Sofyan and Syafri, Harahap, (2010),"Exploring corporate social responsibility disclosure: the case of Islamic banks", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 3 Iss 3 pp. 203 – 227.
6) Adeyemi, S. B and Fagbemi, T.,O. ,(2010) " Audit Quality, Corporate Governance and Firm Characteristics in Nigeria" , International Journal of Business and Management , vol .5, No. 5, pp.169 .179 .
7) Alchaar, M.N. (2007), "Islamic financial engineering: enhancing effectiveness of Islamic finance in economic development", paper presented at the Regional Forum on the Role of Islamic Financial Institutions in Financing for Development, Manama, September 5.
8) AL- Matari, y. A, A.K.Al - Swidi , F. BT- Fadzil and E.M.AL-Matari . (2012) "Board of Directors, Audit Committee Characteristics and Performance of Saudi Arabia Listed Companies ", International Reviewof Management and Marketing, Vol.2,NO.4, PP.241-251 .
9) Al-Tuwaijri, S., Christensen, T.E., Hughes, K.E., 2004. The relations among environmental disclosure, environmental performance, and economic performance: a simultaneous equations approach. Account. Organ. Soc. 29 (5–6), 447–471.

10) Anderson, R., C., Mansib, S., A., Reebc, D., M.,(2004) " Board characteristics, accounting report integrity, and the cost of debt",Journal of accounting and economics ,Vol.37,Iss.,3,Sep.,pp.315-342.
11) Badolato, P.G. , D.C.Donelson and M.Ege . (2014) ,"Audit Committee Financial Expertise and Earning Management : The Role of Status " , Journal of Accounting and Economics , Vol.58, No.2 , PP.208-230 .
12) Buallay, A. (2018), "Audit Committee Characteristics: An Empirical Investigation of The Contribution to Intellectual Capital Efficiency" , Measuring Business Excellence,Vol. 22, No.2, pp.183.200
13) Blue Ribbon Committee (BRC). (1999)," Report and Recommendation of the Blue Ribbon Committee on Imporving The Effectiveness of Corporate Audit Committees", The Business Lawyer ,Vol.54, No.3, PP.1067-1095 .
14) Braswell, M., R.B. Daniels, M. Landis and C-Chia Chang. (2012) , "Characteristics of Diligent Audit Committees " , Journal of Business & Economics Research , Vol.10 , No.4 , PP.191-206 .
15) Brammer, S., Millington: A., (2006)," Firm size, organizational visibility and corporate philanthropy: an empirical analysis. Bus. Ethics: A Eur. Rev, Vol. 15, No. (1), pp. 6–18.
16) Cadbury. (1992) ," Code of Best Practice : Report of The Committee on The Financial Aspects of Corporate Governance " , Financial Reporting Council , London Stock Exchange .
17) Carcello,J.V, C.W.Hollingsworth , A.Klein and T.L.Neal. (2006) , "Audit Committee Financial Expertise , Competing Corporate Governance Mechanisms , and Earnings Management " , Working Paper , available at: http://ssrn.com/abstract=887521 .
18) Chang, H.,Chen,X., and Zhou,N., (2013),"Determinants and Consequencs of Audit Committee Effectiveness" : Evidence from china, Working Paper, Massa Chusetts Institute of Technology .
19) Chen, k.Y. and J. Zhou .(2007) , "Audit Committee, Board Characteristics and Auditor Switch Decissiens by Andersen□s

Client ,, s ", Contemporary Accounting Research , Vol .24.No.4 PP.1085-1117 .

20) Chong, B., Liu ,S., Ming-Hua, Shrestha Keshab K.Monetary, (2006)," transmission via the administered interest rates channel" , Journal of Banking and Finance, Vol.30 , pp. 1467-1484.
21) Dar, H.A., Presley, J.R., 2000. Lack of profit loss sharing in Islamic banking: management and control imbalances. Int. J. Islam. Financ. Serv. 2 (2), 3–18.
22) Deegan, C. (2002), "The legitimising effect of social and environmental disclosures – a theoretical foundation", Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 15 No. 3, pp. 282-312.
23) Ernst, & Young. (2016)," World Islamic banking competitiveness report 2016. Ernst & Young. Retrieved from http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-worldislamic-banking-competitiveness-report-2014-15/$FILE/EY-world-islamic-banking-competitiveness-report-2014-15.pdf.
24) Felo, A.J.,S.Krishnamurthy and S.A.Solieri. (2003) , "Audit Committee Characteristics and The Preceived Quality of Financial Reporting : An Empirical Analysis " Working Paper , available at : http://ssrn.com/abstract=401240.
25) Fombrun, C.J. and Foss, C. (2004), "Business ethics: corporate responses to scandal", Corporate Reputation Review, Vol. 7 No. 3, pp. 284-8.
26) Cragg, W. (2002), "Business ethics and stakeholder theory", Business Ethics Quarterly, Vol. 12 No. 2, pp. 113-42.
27) Grassa, R. (2016). Corporate governance and credit rating in Islamic banks: Does Shariah governance matters? Journal of Management and Governance, 20(4). https:// doi.org/10.1007/s10997-015-9322-4.
28) Habbash , M. (2016) , "Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure : Evidence from Saudi Arabia" , Social Responsibility Journal ,Vol.12 No.4, PP.740-754.
29) Hassan, A. and Harahap, S.S. (2010), "Exploring corporate social responsibility disclosure: the case of Islamic banks", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 3 No. 3, pp. 203-227.

30) Hassan ,Y. , Hijazi, R. and Nasser,K., (2017) , "Does Audit Committee Substitute or Complement other Corporate Governance Mechanisms: Evidence From an Emerging Economy" , Managerial Auditing Journal , Vol .32.No.7.PP.658.681.
31) Haniffa, R., Hudaib, M., 2007. Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports. J. Bus. Ethics 76, 97–116.
32) Hillman, A.J. and Keim, G.D. (2001), "Shareholder value, stakeholder management, and social issues: what's the bottom line?", Strategic Management Journal, Vol. 22, pp. 125-39.
33) Hosmer, L.T. (1994), "Strategic planning as of ethics mattered", Strategic Management Journal, Vol. 15, pp. 17-34
34) Hummels, H. and Timme, D. (2004), "Investors in need of social, ethical, and environmental information", Journal of Business Ethics, Vol. 52 No. 1, pp. 73-84.
35) IFSB- Stability Report, (2017), Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report.
36) Jizi , M . and R. Nehme . (2018)," Board Monitoring and Audit Fees : The Moderating Role of CEO / Chair Dual Roles " , Managerial Auditing Journal , Vol .33,No .2,PP.217-243.
37) Kamla, R., 2007. Critically approaching social accounting and reporting in theArab Middle East: a postcolonial perspective.Adv. Int.Account,VOL. 20,NO.8, pp.921–932.
38) Khalif , H . and k. Samaha . (2016) ," Audit Committee Activity and Internal Control Quality in Egypt" : Does External Auditor‟ s Size Matter? Managerial Auditing Journal, vol .31. No.3.pp.269- 289 .
39) Kikhia , H. (2014), " Board Characteristics , Audit Committee Characteristics , and Audit Fees : Evidence From Jordan" , International Business Research , Vol . 7.No.12.PP.98.1100 .
40) Li, Zecong . (2008), " Audit Committee, Corporate Governance and The Sarbanes - Oxley Act 2002" , PhD Dissertation , University of Leeds , Uk.
41) Maali, B., Casson, P. and Napier, C. (2006), "Social reporting by Islamic banks", Abacus, Vol. 42 No. 2, pp. 266-89.

42) Mallin, C.A., Michelon, G., (2011),” Board reputation attributes and corporate social performance: an empirical investigation of the US best corporate citizens. Account.Bus. Res. Vol., 41,No., (2), pp. 119–144.
43) McWilliams, A., Siegel, D., 2001. Corporate social responsibility: a theory of the firm perspective, Acad. Manage. Rev. Vol.26, No. (1), pp. 117–127.
44) Masli, A. (2018) ," The Role of The Audit Comittee as a Corporate Governance Mechanism: The Case of The Banking Sector in Libya" , PhD Dissertation , Nottingham Business School, Nottingham Trent University.
45) Puspitaningrum, D. and S. ATmini. (2012), "Corporate Governance Mechanism and The Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Indonesian Companies", Procedia Economics and Finance, Vol.2, No.1, PP.157-166.
46) Schauble, J. (2019), " The Impact of External and Internal Coporate Governance Mechanism on Agency Costs" , Corporate Governance , Vol .19.No.1.pp.1-22.
47) Simkova, E . (2005) , "Impact of The Sarbanes-Oxley Act on The System of Internal Controls and IS Audit" , Systemova Integrace ,Vol.3,No.1, PP.92.111.
48) Waddock, S.A. and Graves, S.V. (1997), “The corporate social performance-financial performance link”, Strategic Management Journal, Vol. 18 No. 4, pp. 303-19.
49) Wilson, Durham R. (2007), “Islamic investment in UK”, working paper, IMEIS, University of Durham, Durham, November.
50) Farag, H., 2016. Corporate governance in Islamic financial institutions: what have we learnt? In: Mallin, C.A. (Ed.), Handbook on Corporate Governance in Financial Institutions. Edward Elgar Publishing, pp. 254–276
51) Farook, S., M., Hassan, K., Lanis, R., (2011),"Determinants of corporate social responsibility disclosure: the case of Islamic banks", Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 2 Iss 2 pp. 114 – 141.
52) Safieddine, A., “Islamic Financial Institutions and Corporate Governance: New Insights for Agency Theory”, Corporate

Governance: An International Review, 2009, Vol.,17, No.(2),pp. 142–158.

53) Schauble, J. (2019), " The Impact of External and Internal Coporate Governance Mechanism on Agency Costs" , Corporate Governance , Vol .19.No.1.pp.1-22.

54) Zaman, M. , M.Hudaib and R.Haniffa .(2011) , "Corporate Governance Quality , Audit Fees and Non-Audit Services Fees" , Journal of Business Finance & Accounting , Vol.38, No.1&2, PP.165- 197 .

55) Zgarni , I , K . Hlioui and F. Zehri. (2016) , "Effective Audit Committee , Audit Quality and Earuning Management :Evidence From Tunisia" , Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol . 6. No 2. PP . 138 . 155.

56) Zhou , H . , S. O-Ansah and A. Magging . (2018) , "Board of Directors, Audit Committee and Firm Performatce" : Evidence From Greece, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol .31, No.1, PP.20-36.

57) Zaluki,N.,A., Wan Hussien,W.,N.,(2009) ,"Corporate boards, audit committees and quality of financial disclosure in IPOS,Working Paper ,SSRN Elibrary.

ملحق ١ " قائمة تحديد المحتوى التي تم الاعتماد عليها.

الأبعاد	مؤشرات الإفصاح	بنك فيصل الإسلامي المصري	بنك أبو ظبى الإسلامي المصري	بنك البركة	بنك الراجحي (ARB)	بنك الصفوة	بنك البلاد العربي السعودي	بنك الإتماء	البنك العربي الإسلامي في الأردن
	الأهداف الأخلاقية								
السلوك الأخلاقي الإسلامي العلاقات الجيدة مع العملاء	برامج تدريب العاملين على الالتزام بأخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك المهني								
	العلاقات الجيدة مع العملاء								
الحوكمة الجيدة	أسماء ومناصب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا								
	لمحة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا كمؤشرات لمعرفتهم وكفاءتهم في مجال الخدمات البنكية الإسلامية								
	ممارسات إدارة المخاطر								
	قيمة أصحاب المصلحة ومشاركتهم والتعامل العادل مع سلسلة التوريد								
	وجود التزام أخلاقي ولجنة المراجعة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية								
	مجلس الإدارة المتوازن								
المنتجات والخدمات القانونية بدون فوائد	تفاصيل الأنشطة الاستثمارية								
	المشاركة في الصفقات المقبولة إسلاميا فقط								
	التعامل العادل مع تلك الموجودة في سلسلة التوريد، المودعين والمستثمرين								
	اسم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وخبراتهم								

الأبعاد	مؤشرات الإفصاح	بنك فيصل الإسلامي المصري	بنك أبو ظبى الإسلامي المصري	بنك البركة	بنك الراجحي (ARB)	بنك الصفوة	بنك البلاد العربي السعودي	بنك الإنماء	البنك العربي الإسلامي في الأردن
هيئة الرقابة الشرعية	ومكافآتهم وعدد الاجتماعات التي عقدت خلال السنة المحاسبية.								
	ما إذا كانت هناك عيوب في المنتجات المعروضة وإذا كان الأمر كذلك، ما هي توصياتهم لتصحيح العيوب والإجراءات التي اتخذتها الإدارة وكذلك أساس فحص الوثائق.								
	التصديق على توزيع الأرباح والخسائر التي تمتثل لقواعد الشريعة الإسلامية وحساب الزكاة								
	التصديق على أن جميع العمليات أو الإيرادات أو الأرباح يتم اكتسابها بشكل قانوني من قبل البنوك الإسلامية.								
التنمية والهدف الاجتماعي	البنك أو المودع: أي طرف مسؤول عن الزكاة								
	ما إذا كانت الزكاة قد دفعت، ومصادر أموال الزكاة واستخدامات صندوق الزكاة.								
	شهادة من SSB أنها قد تم حسابها بشكل صحيح وأن مصادر واستخدامات الأموال مشروعة بناء على أحكام الفقه التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.								
	سياسات البنك في توفير أموال قرض حسن								

الأبعاد	مؤشرات الإفصاح	بنك فيصل الإسلامي المصري	بنك أبو ظبى الإسلامي المصري	بنك البركة	بنك الراجحي (ARB)	بنك الصفوة	بنك البلاد العربي السعودي	بنك الإنماء	البنك العربي الإسلامي في الأردن
	مع عدم سداد هذه الأموال								
	مبلغ القروض الحسنة، ومصادرها، واستخدامات هذه الأموال (القروض)								
	مبلغ ومصدر واستخدامات الأموال الخيرية، منفصلة عن أموال الزكاة.								
	سياسة القروض المتعثرة أو المتعثرة في البنوك الإسلامية								
	نوع الدين ومقدار الديون المشطوبة								
	دعم المنظمات التي تعود بالنفع على المجتمع والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية وأنشطة الرعاية المجتمعية التي ترعاها الحكومة								
	رعاية المناسبات التعليمية والاجتماعية الإسلامية.								
	خلق فرص عمل.								
	دعم برامج التخفيف من حدة الفقر.								
	الرياضة والفن الإسلامي والثقافة								
	التضامن الاجتماعي وتعزيز العمل التطوعي للموظفين.								
الموظفين	فرص التدريب والتطوير، والمبلغ والنسبة التي تنفق على التدريب، وتوفير تدريب خاص على جوانب الشريعة الإسلامية.								

الأبعاد	مؤشرات الإفصاح	بنك فيصل الإسلامي المصري	بنك أبو ظبى الإسلامي المصري	بنك البركة	بنك الراجحي (ARB)	بنك الصفوة	بنك البلاد العربي السعودي	بنك الإنماء	البنك العربي الإسلامي في الأردن
	التوظيف وشروط الخدمة العادلة التي تمتثل لقواعد معيار العمل الدولي.								
	تكافؤ الفرص								
	الترقية والمكافأة للموظفين								
	دعم الموظفين للوفاء بالتزاماتهم الشرعية، مثل الحج (الحج إلى مكة المكرمة).								
البيئة.	تعزيز حماية البيئة باستخدام إعادة التدوير والموردين الصديقة للبيئة.								
	تعزيز مشاريع توفير الطاقة								
	طبيعة ومقدار أي تبرع أو الأنشطة المشاركة بها لحماية البيئة								
	ما إذا كانت البنوك الإسلامية قد مولت أي مشاريع قد تؤدي إلى تدمير البيئة.								
البحث والتطوير	صياغة السياسات								
	اتخاذ القرارات الاستراتيجية الدعم.								
	منهج التدريب الموحد.								
	مسح السوق وتقرير الجدوى.								
	إدارة قواعد البيانات								
	دعم البحث والتطوير، والتدريب RD&T التي أجرتها الجامعات والأكاديميين.								

The impact of the characteristics of the audit committee in Islamic banks on the influence relationship between social responsibility disclosure of these banks and financial performance - an applied study on Islamic banks

Dr. Samah Tarek Ahmed Hafez
Assistant professor of accounting
Faculty of Commerce, Mansoura University
sthafez2011@mans.edu.eg

Abstract:

The research aimed to determine the impact of the characteristics of the audit committee in Islamic banks on the influence relationship between the social responsibility disclosure of these banks and financial performance. The research depends on a sample of 8 Islamic banks to test hypotheses statistically, included three Egyptian Islamic banks only, without branches of Islamic transactions for Egyptian banks, a number of Saudi Islamic banks, due to the leadership of Saudi banks in the Gulf Cooperation Council in Islamic banking transactions and a number of Jordanian banks, as an example of Arab banks, which applied standards of Islamic banks issued by the Council of Islamic Financial Institutions in Bahrain. The practices of social responsibility disclosure of Islamic banks are determined in the sample by using content analysis.

The researcher concluded that there is a significant difference between the Islamic banks in the sample in the disclosure of social responsibility, And the weak commitment of Egyptian Islamic banks compared to Saudi Arab and Jordanian Islamic banks in the eight indicators of social responsibility disclosure, except for the ethical level. There is also a direct, statistically significant impact of social responsibility disclosure on the financial performance of Islamic banks.

Also, a number of audit committee characteristics (number of audit committee meetings, financial experience of audit committee members, presence of a Sharia expert in the audit committee) directly affects the level of social responsibility disclosure, meaning that increasing the

supervisory role of the audit committee's characteristics leads to an increase in the level of responsibility disclosure. Social responsibility, while independence has no significant effect on the level of social responsibility disclosure, and finally there is a direct statistically significant effect of the audit Committee characteristics on the influencing relationship between social responsibility disclosure and financial performance in Islamic banks.

Key Words: Audit Committee characteristics- Social responsibility disclosure- Islamic Banks- Financial performance.